الأمم المتحدة

A/70/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٤٣**

الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نحن هنا اليوم لتناول إحدى المسائل الأكثر مناقشة داخل الأمم المتحدة وخارجها في هذه العقود الماضية – وهي مسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد شهد العالم على مدى السنوات السبعين الماضية تغيّرا عميقا. فالتحديات التي نواجهها اليوم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين تتزايد تعقيدا، وتتكاثر عددا، وتزداد ترابطا، وتشمل سلسلة من التهديدات الجديدة والناشئة.

إن هذه التحديات تقتضي من جهاز الأمم المتحدة المعني بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين أن يكون ذا صفة تمثيلية، ويتحلى بالمصداقية والكفاءة والفعالية. وتتطلب المنظمة في الذكرى السنوية السبعين لإنشائها أن يكون مجلس الأمن قادرا على الوفاء الكامل بولايته، تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لا يرقى إليها الشك. ففي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب القادة عن تأييدهم للإصلاح بهدف

”جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

ولقد مرت عشر سنوات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي، وخمسون سنة منذ جرى توسيع مجلس الأمن آخر مرة ليشمل أعضاء إضافيين غير دائمين. وخلال المناقشة العامة وفي الاجتماعات الثنائية التي عقدتها في أيلول/سبتمبر، تنبّهت إلى مدى الأهمية التي لا يزال هذا الموضوع يحظى به لدى أغلبية كبيرة من الأعضاء، حيث أعرب القادة عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم، وعن آمالهم في المفاوضات الراهنة. وفي الوقت نفسه، أعلم أنّ المناقشات حول هذا الموضوع حسّاسة وصعبة، وأنّ هناك مواقف شتى بين الدول الأعضاء. لذلك، أعي تماما أنّ مسألة بهذه الأهمية تستدعي روحا توافقية من الجميع.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في ١٤ أيلول/سبتمبر، قررت الجمعية العامة أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة السبعين (انظر A/69/PV.104)،، وكما قلت في مناسبات سابقة، أعتزم مواصلة هذه العملية خلال فترة رئاستي بناء على قرارات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قمت في الأسبوع الماضي بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيسة جديدة للمفاوضات الحكومية الدولية. وأود أن أشكر السفيرة لوكاس على تحمّلها هذه المسؤولية الهامة والصعبة، وأدعو جميع الأعضاء إلى تقديم كامل دعمهم لها وتعاونهم معها. إن السفيرة لوكاس تخلف السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، وأود أن أشكر السفير راتراي على عمله في النهوض بالمفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة التاسعة والستين، التي جرى تتويجها في إصدار نص ومرفقه يبيّنان مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها.

وإنني واثق من أن المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة ستعتمد على الزخم والتقدم المحرزين خلال الدورة التاسعة والستين، وأحث جميع الأعضاء على مواصلة المضي قدما بعملية الإصلاح، عملا بالقرار ٥٦٠/٦٩، وخاصة بالاستناد إلى النص المذكور أعلاه ومرفقه اللذين عمّمهما سلفي في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ومن الأساسي في هذا الصدد أن تتجنَّب المفاوضات مجرَّد تكرار مواقف سبق إعلانها؛ وهذه دينامية اتَّسمت بها هذه العملية في الماضي. وبدل ذلك، أشجِّع الأعضاء على العمل مع السفيرة لوكاس للاستفادة من التقدم المُحرَز أثناء المفاوضات الحكومية الدولية التي شهدتها الدورة السابقة والمضيّ قدُماً بالمفاوضات المستندة إلى نصوص.

إنَّ نجاح هذه العملية أو خلافه يعتمد بقوة على الدول الأعضاء، لكنَّ أملي هو أن تكون مناقشة اليوم بمثابة أساس مفيد للمزيد من الإصلاح، وأن تتمكَّن من تحفيز مفاوضات فعالة في الأشهر المقبلة. وختاماً، أود أن أتمنَّى لجميع المشاركين مناقشات مثمرة اليوم وطوال هذه الدورة. وأنا مستعد وجاهز لتقديم أيّ دعم مطلوب للسفيرة لوكاس وللآخرين جميعاً في سعيهم إلى الحفاظ على مشروعية المنظمة وضمان الأداء الفعَّال لأحد أهمِّ أجهزتها.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني الإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وإنني أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وأود أن أشكر وأهنّئ زميلتنا السفيرة لوكاس على تعيينها رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية. وإننا مستعدون للعمل معها، ونتطلع للإصغاء إلى أفكارها بشأن الكيفية التي تعتزم توجيه عملنا بها. كما أودّ أن أشكر السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية المنتهية ولايته، على العمل الهائل والتقدم المحرَز أثناء الدورة التاسعة والستين، في ظل القيادة المُلهِمة للرئيس سام كوتيسا.

وأود في البداية أن أؤكد التزام أفريقيا المستمر بهذا البند الهام. وسنعمل مع جميع الوفود ومعكم، سيدي الرئيس، ومع الرئيس الجديد لكي نضمن، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، ألا تصب مداولاتنا في صالح الموقف الأفريقي الموحَّد فحسب، بل أن تُحقِّق هدفنا المشترك أيضاً.

لقد سُررنا أثناء المناقشة العامة الأخيرة لهذه الجمعية، حين أكَّد مجدداً العديد من رؤساء الدول والحكومات ضرورة إصلاح مجلس الأمن بغية جعْله تمثيلياً على نطاق واسع ومتَّسماً بالكفاءة والشفافية وأيضا على ضرورة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذه لقراراته. وإننا نبقى ملتزمين بالقرار

٥٥٧/٦٢ والقرارت اللاحقة له. ونأمل أن تفضي هذه الدورة إلى نتيجةٍ مقبولة بشأن مسألة الإصلاح. وقد واصلْنا الإعراب عن موقفنا في جميع اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية السابقة، بما في ذلك أيضاً إعداد الوثيقة الإطارية التي عمَّمها رئيس الدورة التاسعة والستين في ٣١ تموز/يوليه. ومشاركتنا في الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية تستند بثبات إلى ذلك الأساس.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإنَّ لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بإصلاح مجلس الأمن تواصل المشاركة بنشاط في إجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء والوفود والمجموعات، وتبقى منفتحة إزاء الأفكار والمبادرات الجديدة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ومن المعروف عموماً أنَّ الموقف الأفريقي الموحَّد قد اكتسب زخماً، وأنه لا يزال يحظى بالدعم في هذه المداولات لمطالبة أفريقيا المشروعة بعضوية دائمة في مجلس الأمن، ولتصويب تمثيلها المنقوص في الفئة غير الدائمة. وتستند مطالبتنا إلى ظلم تاريخي، ونأمل في أن يتم رفعه دون أيِّ تأخير إضافي. فاستمرار التأخير يعني إدامة الظلم، ويمنع أفريقيا أيضاً من شغْل مكانها اللائق في مجلس الأمن.

إنَّ هناك عدة عناصر خلافية بشأن هذه المسألة المتمثلة في الإصلاح. ويتعلق أحدها بمسألة حق النقض. وكما قُلنا سابقاً وسنبقى نردد، فإنَّ الموقف المفضَّل لأفريقيا هو إلغاء حق النقض، أمَّا إذا ظل هذا الحق موجوداً، فينبغي توسيعه ليشمل جميع الأعضاء الدائمين الجدد. وإننا نطالب بإلغائه، لكننا مستعدون للعمل مع الوفود الأخرى لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها تقييد حق النقض.

وفي رأينا أنَّ الحلَّ الوحيد الذي قد يكون مجدياً بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن هو ذلك الذي يحظى بأوسع قبول ممكن، بما سيسمح أيضاً بظهور وبلورة نصٍّ أثناء هذه الدورة، على نحوٍ منفتح وشفَّاف ومتوازن وشامل وجامع في عملية يوجِّهها الأعضاء. وإننا عازمون وقادرون على العمل مع جميع الوفود لتحقيق هذا الهدف.

وعلى صعيد مسألة ما إذا كان الموقف الأفريقي موقفا يقوم على قبول الأمر بأكمله أو رفضه جملة وتفصيلا، فإننا نفضِّل الاحتفاظ بملاحظاتنا المتعلقة بهذه المسألة في صيغة مفاوضات رسمية، نأمل أن تبدأ قريباً. وأيّ مقعد دائم يُمنَح لنا، سيكون الحصول عليه عملاً بالميثاق طبعاً. ومقاعدنا الدائمة وغير الدائمة سيتم تناوبها بالطبع وفقاً للممارسة المعتادة. وفي الوقت المناسب، ستختار أفريقيا مرشَّحيها للمقاعد غير الدائمة بالطريقة التي تراها مناسبة، وستجعل ذلك معروفاً للجميع أيضاً، بما ينسجم مع أحكام الميثاق ذات الصلة.

وندعو ونحثّ جميع الوفود والأفرقة المعنية على التعهُّد بالتزام جديد بالعمل. وبعبارة أخرى، لِنستفِد من أعمال الدورة الأخيرة وإنجازاتها، وننتقل من هناك إلى مفاوضات حقيقية، وكما نأمل، إلى نتيجة يمكننا جميعاً التعايش معها. وعلى هذه الدورة أن تستفيد من التقدم الكبير وغير المتوقَّع، الذي أُحرِز أثناء الدورة السابقة، فضلاً عن زيادة الوتيرة لمواصلة المناقشات الصريحة والحية بشأن هذه المسألة. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي نرى أنها ستقود، مع توفر الإرادة السياسية الضرورية، إلى إصلاح مجلس الأمن الذي تشتد الحاجة إليه والذي تأخر كثيراً. وقد تأخر كثيراً تحقيق رؤية قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونأمل أن نستطيع جميعاً تجسيدها بمساعدتكم، سيدي الرئيس، في المستقبل غير البعيد جداً.

إنَّ إصلاح مجلس الأمن، كما نعلم جميعاً، يكمن في صميم ضرورة ضمان بقاء الأمم المتحدة في قلب الحوكمة العالمية، وهو أيضا العنصر الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. ونودّ أن نؤكد أنَّ الوضع الراهن المؤسف يواصل تقويض مبادئ العدل والمشروعية والمساءلة والشفافية في

أعمال مجلس الأمن. وهو يقوِّض أيضاً فعالية المجلس في سعيه إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وإشرافه عليهما. ولذلك، نؤكد التزامنا بعملية الإصلاح ونحثّ الأعضاء، كمسألة ذات أولوية، على التحرك ليس لمجرد رفع الظلم الواقع على أفريقيا، بل للتأكُّد أيضاً من أنَّ المجلس يجسِّد بصدق حقاً الحقبة المعاصرة التي نعيش فيها. ،أخيراً، نودّ أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا المستمر ومشاركتنا البنَّاءة في سبيل بلوغ غايتنا المشتركة في إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر. ونؤكِّد لجميع المعنيين أننا سنحثّ ونشجِّع على أن تكون أعمال هذه الدورة تفاعلية ومثمرة حقاً.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): في مناقشة اليوم بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

في البداية، تنوه الجماعة الكاريبية بالتزامكم، سيدي الرئيس، بهذه المسألة كما يتبين من عقد مناقشة اليوم ومن رسالتكم المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، التي أعلنتم من خلالها تعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية. ولدى الجماعة الكاريبية كل الثقة بأن السفيرة لوكاس، بخبرتها الواسعة بما في ذلك بصفتها ممثلة بلدها في مجلس الأمن مؤخرا، ستكون قادرة على إضافة قيمة إلى العملية، بالاستفادة من العمل القيم الذي تم القيام به في الدورة التاسعة والستين. وتعرب لها الجماعة الكاريبية عن دعمها الكامل.

وفي هذا السياق، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بسلفكم، السيد سام كوتيسا، على قيادته الدؤوبة والتزامه الثابت بهذه المسألة وعلى قيامه بإعادة تنشيط المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة التاسعة والستين. كما نعرب عن خالص تقديرنا للسفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على إدارته الفعالة للمفاوضات الحكومية الدولية. فقيادته والتزامه أوصلا العملية إلى مرحلة هامة ووفرا لنا نصا تفاوضيا عمليا.

وبالرغم من الخلافات المعترف بها بشأن هذا الموضوع الهام، فإن الدورة السبعين هاته تتيح لنا، باعتبارنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، فرصة جديدة للمضي قدما في المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وباتخاذ المقرر ٦٩/٥٦٠ بالإجماع، فإن الجمعية العامة الآن لديها ولاية للمضي بالعملية قدما بالاستفادة من الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت خلال الدورة التاسعة والستين، فضلا عن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء على النحو الوارد في النص ومرفقه اللذين عممهما السيد كوتيسا عن طريق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ولذلك نتوقع أن يكون النص المحدد أساسا للعمل في الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية، وأن يتيح الفرصة لإجراء مفاوضات توفيقية حقيقية يتم فيها التقريب بين المواقف، وتضييق الفجوات، وتُستخدَمُ فيها القواسم المشتركة كلبنات للوصول إلى الهدف المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. ونتوقع في هذه العملية أن المزيد من الأفكار والمقترحات الجديدة قد تنشأ لإثراء مداولاتنا.

وقد ظلت الجماعة الكاريبية، من جانبها، ثابتة في دعم إصلاح مجلس الأمن على مدى سنوات عديدة، بما في ذلك خلال جميع مراحل المفاوضات الحكومية الدولية. وتلتزم وفود بلداننا بالاضطلاع بدور بناء في هذه العملية. وقد دأبت الجماعة الكاريبية على الدفاع من حيث المبدأ عن توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وترى الجماعة الكاريبية أن دور وأمن الدول الصغيرة عاملان رئيسيان. وفي هذا السياق، اقترحنا إدراج مقعد خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

ودعم المنطقة لإدراج أفريقيا والبلدان النامية الأخرى في فئة العضوية الدائمة ما زال ثابتاً. وفي ما يتعلق بحق النقض،

فإن الجماعة الكاريبية تواصل الدعوة إلى إلغاء حق النقض. لكن في حالة الإبقاء عليه، فإننا نرى أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق والصلاحيات.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل دعم وفود الجماعة الكاريبية وأنتم تسعون إلى النهوض بالقضية الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن.

السيدة رامبلي (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة اليوم بالنيابة عن مجموعة متنوعة من ٤٢ بلدا ناميا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، توحدها القضية المشتركة المتمثلة في تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن. ومجموعتنا ملتزمة بالقناعة الراسخة بأنه لا بد من توسيع العضوية في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن لكي تتجسد بشكل أفضل حقائق العالم المعاصر ويتحقق مجلس أمن يتسم بالمزيد من المساءلة، والتمثيلية، والشفافية، والأهم من ذلك، الوجاهة.

وأود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على البدء بهذه العملية بجدية في رسالتكم المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ونرحب بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على ثقة بأن السفيرة لوكاس ستنجح في المضي قدما بالعملية عملا بمقرر الجمعية المتخذ بتوافق الآراء ٥٦٠/٦٩ في ١٤ أيلول/سبتمبر، الذي وضع بصورة أساسية عملية إصلاح مجلس الأمن على مسار التفاوض استنادا إلى النص ومرفقه اللذين عممهما رئيس الجمعية العامة حينئذ في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وباعتبار مجموعة L.69 رائدة في الدعوة إلى الإصلاح، فقد كانت من بين أولى المجموعات التي طلبت التعجيل ببدء المفاوضات على أساس النص من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، فإننا نلاحظ ببالغ السرور التقدم المحرز في الجولة السابقة من خلال عملية تشاورية وشفافة وشاملة تتواصل الآن في الدورة السبعين للجمعية العامة. وإنها أيضا لخطوة هامة إلى الأمام أن تعتمد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع المقرر ٥٦٠/٦٩، وهو مقرر موضوعي يدعو إلى الاستفادة من النص المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ومرفقه.

ولذلك، من المهم في هذه الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية أن نبدأ العملية انطلاقا من النقطة التي توقفنا عندها في الجولة السابقة. ونحرص الآن على المشاركة في المفاوضات الفعلية على هذا النص بنفس الطريقة التي تفاوضنا بها على النصوص في أماكن أخرى في الأمم المتحدة. وكلنا طرف في النظام الداخلي للجمعية العامة وقرار الجمعية العامة المحدد الذي ينظم المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتود مجموعة L.69 للبلدان النامية أن تسجل تقديرها للرئيس المنتهية ولايته للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير كورتيناي راتراي، على توجيهه لهذه العملية بنجاح، مما أدى إلى المقرر المتخذ بتوافق الآراء في الدورة التاسعة والستين.

وفي السنوات الأخيرة، طلبنا جميعا من الرئيس أن ينتج نصا تفاوضيا، لكننا لم نحصل أبدا على أي نص. وأخيرا، باتخاذ المقرر ٥٦٠/٦٩، نعلم أن لدينا نصا قائما يعترف به جميع الأعضاء دون جدال. وبالتالي، من الأهمية بمكان الآن أن نمضي قدما في إطار زمني قائم على النتائج، باعتباره شرطا ضروريا لا غنى عنه.

ومجموعة L.69 ملتزمة التزاما كاملا وستنخرط بشكل بناء في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بالمزيد من الاستفادة من النص التفاوضي الذي قدمه رئيس الجمعية العامة في ٣١ تموز/يوليه. والهدف هو المضي قدما بشكل حاسم خلال دورة الجمعية العامة السبعين المستمرة.

ويتمثل التزام مجموعة L.69 في الانخراط في عملية من شأنها أن تحقق نتائج. ومع ذلك، نود أن نسجل في المحضر أنه

إذا لم تمض هذه العملية قدما مع النص التفاوضي على النحو الذي أشار إليه المقرر ٦٠/٦٩ الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر، فإننا حينئذ سنكون على استعداد للنظر في الخيارات الأخرى التي ستحقق النتائج التي تنشدها الأغلبية العظمى لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتيح هذه الذكرى السنوية السبعون للأمم المتحدة فرصة هامة لإحراز تقدم حاسم واخيرا إصدار قرار كلف باتخاذه رؤساء دولنا وحكوماتها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إجراء إصلاحات دائمة في مجلس الأمن.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود ان أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن وأرحب ترحيبا حارا بتعيين السفيرة سيلفي لوكا ممثلة لكسمبرغ في صفتها المحورية الجديدة. ونحن على ثقة بأنها ستهتم بمعالجة احتياجات وشواغل جميع الدول الأعضاء بغية تسهيل مسعانا الجماعي في الأشهر المقبلة. كما أود أن أشكر السفير كورتيناي راتراي ممثل جامايكا على الجهود التي بذلها خلال دورة التفاوض السابقة.

ونرى أنه يمكن اعتبار دورة الجمعية العامة التاسعة والستين خطوة إلى الأمام في طريقنا نحو الإصلاح فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة لعدد متزايد من الدول الأعضاء. فقد قررت البلدان التي كانت في الماضي على هامش المناقشة الانخراط والافصاح عن مواقفها إزاء مستقبل مجلس الأمن. ونرى أن هذا تراث مادي. ويلزم أن تكون مناقشتا أكثر شمولا للجميع، تماما مثل المجلس الذي نسعى جاهدين لإصلاحه.

وبالمثل، نحن بحاجة إلى الشفافية الكاملة. فالمفاوضات الحكومية الدولية عملية مدفوعة من عموم الأعضاء ومكلف بها بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ونحن بحاجة إلى القدرة على التنبؤ من خلال وضع جدول أعمال واضح، وليس التوجيه التعسفي. وينبغي تيسير أعمال الدول الأعضاء بتقديم المعلومات في الوقت المناسب وإجراء المشاورات المكثفة. وتتمتع كل دولة عضو تنتمي لأي فريق تفاوضي بالحق في الاطلاع الكافي على الإجراءات. وبين الماضي أن اتخاذ النهج والمبادرات الانقسامية يؤدي إلى زيادة تعقيد عمليتنا، ويبعدنا عن التوصل إلى هدفنا المشترك على نطاق جماعي المتمثل في الإصلاح.

وظلت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تدعو بشكل دؤوب إلى إجراء مناقشة معمقة للمبادئ التي يجب أن يقوم على أساسها إصلاح المجلس. ومن الأعمال البالغة الأهمية إيضاح كيفية تصورنا للإصلاح، بما يؤدي إلى تسهيل المفاوضات. وقدمت الدليل على هذا المفاوضات بشأن أسلوب اختيار الأمين العام وتعيينه بموجب قرار العام الماضي السنوي بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة (القرار ٣٢١/٦٩). فالهدف المتمثل في المبدأ المشترك على نطاق جماعي المتمثل في إجراء عملية اختيار أكثر شفافية ترجم بشكل تلقائي إلى بعض التدابير الملموسة. ونعلم بوضوح المرحلة التي نتجه إليها ولذا حققنا معظم النتائج المتوقعة بأعمال فترة قصيرة لم تتجاوز عاما واحدا.

وما فتئنا جميعا نتكلم لأعوام عن الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة وفعالية، ولكن هل نتفق فعليا على معنى هذه المبادئ؟ أود أن أقدم مثالا محددا. قبل أسبوع واحد تماما، حضر معظمنا إطلاق مدونة لقواعد السلوك أيدها أكثر من ١٠٠ بلد وتهدف إلى تقييد استخدام حق النقض (الفيتو) ووقف عجز المجلس، وجعله أكثر فعالية في مواجهة الجرائم الدولية البشعة. ومع ذلك، لا نزال اليوم نسمع أصواتا تؤيد إضافة أعضاء دائمين وطنيين جدد، ومن ثم حقوق فيتو جديدة، وفي الوقت ذاته تسعى لتحقيق الهدف نفسه لجعل المجلس أكثر فعالية.

لقد ظلت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء سباقة للغاية في إيضاح كيفية ترجمة مبادئ الإصلاح التي ذكرتها من

فوري. والمجموعة عالجت المسألة بالفعل – قبل وقت قصير في المناقشة العامة وخلال دورة العمل بأكملها. واليوم، وكإسهام إضافي في المناقشة بشأن أهداف الإصلاح ولإضفاء جوهر على المناقشة، أود أن أتطرق لمسألة متكررة على نحو متزايد ألا وهي: طلب جعل مجلس الأمن ممثلا لوقائع القرن الحادي والعشرين. ومن المؤكد أن ذلك مفهوم هام لأنه يوحي بأن على إصلاح مجلس الأمن أن يعكس التغييرات التي حصلت في الأعوام الـ ٧٠ الماضية. وأود أن أؤكد على التغييرات الرئيسية الثلاثة التي حصلت.

أولا، في هذه الأعوام الـ ٧٠ لم يتزايد عدد الدول الأعضاء فحسب، ولكن تغير أيضا التأثير النسبي للمجموعات الإقليمية المختلفة في الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى أن تطلب عموم الدول الأعضاء بالإجماع توسيع عضوية المجلس لصالح المناطق التي ظلت، حتى الآن، محرومة في توزيع المقاعد. وكان رد مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على هذا الاتجاه الأول ردا لا لبس فيه. فنحن نؤيد توسيع عضوية المجلس لتصل إلى ٢٦ عضوا، وتخصيص أغلبية المقاعد المضافة لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. كما نتفهم ونستجيب لدعوة مجموعة دول أوروبا الشرقية ودعوة المجموعات الشاملة لعدة دول – مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الصغيرة، والبلدان العربية.

ثانيا، تتطلع بعض الدول الأعضاء إلى أن تضطلع بدور أكثر أهمية في المجلس. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تقدر تقديرا كبيرا الإسهام الذي يمكن أن تقدمه هذه الدول في صون السلام والأمن الدوليين. ولم يطلب منها أي أحد أن تتنازل عن رغبتها في الاضطلاع بدور أكبر في المجلس. وفي الواقع، فإن اقتراحنا لتخصيص مقاعد طويلة الأمد مع امكانية إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية ولايتهم فور انتهائها كان يهدف تحديدا إلى تلبية هذه التطلعات. وأود أن أوضح – إن هذه المقاعد لن تكون مخصصة لمجموعة مختارة من البلدان. وجميع الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم إسهام أكبر في أعمال مجلس الأمن سيكون لها الحق في الترشح لشغل مقعد طويل الأمد. فاقتراحنا ديمقراطي في طابعه.

ثالثا، خلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية شهدنا تغييرا بخطى سريعة للغاية في الساحة الدولية. ويفرض ظهور أطراف فاعلة إقليمية جديدة وتحديات عالمية جديدة رؤية حديثة لمجلس الأمن، مما يعزز مرونته ليس فيما يتعلق بالعمليات فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بهيكله ذاته وتمثيله. ويشهد واقع القرن الحادي والعشرين تحولا مستمرا، ويتطلب الواقع المتغير مجلسا قادرا على التكيف معه. ونعتقد أن الانتخابات المنتظمة أفضل سبيل ليس لضمان بناء مجلس الأمن الديمقراطي حقا والخاضع للمساءلة فحسب، ولكن أيضا بناء مجلس قادرة على التكيف باستمرار مع التغييرات السريعة في الحاضر وفي المستقبل.

إن هذا ما نعنيه بأن يكون مجلس الأمن شاملا للجميع. دعونا نتيح لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول الصغيرة والبلدان النامية، التي تمثل غالبية الأعضاء، فرصة الإسهام بشكل أكبر في عمل المجلس. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال ضمان نظام سليم وعادل وديمقراطي، عن طريق إجراء انتخابات بصورة دورية. وهذا ما نعنيه بمجلس أمن منسجم مع واقع القرن الحادي والعشرين، أي مجلس أمن جديد وعصري يرتكز على رؤية ديمقراطية عميقة، تحمل في طياتها الشمول والقدرة على التكيف.

وهذا هو الطريق نحو الإصلاح المبكر الذي دعا إليه قادتنا منذ أكثر من ١٠ أعوام مضت، وهو إصلاح يمكن أن يتحقق من دون المزيد من التأخير، بناء على العديد من أوجه التقارب القائمة بالفعل بين الدول الأعضاء، وإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يمكن تحقيقه بشكل ملموس من خلال توسيع المجلس بإضافة أعضاء جدد منتخبين وإتاحة تمثيل أكثر توازنا

وإنصافا للمجموعات الإقليمية. وتشمل المجالات الأخرى التي تتطلب أن نوليها الاهتمام الواجب وتوثيق العلاقة وتعزيزها بين مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وتحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك مسألة حق النقض.

إن هذا هو أيضا الطريق نحو إصلاح توافقي لمجلس الأمن، نظرا لأهميته البالغة، الذي يتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على استعداد للتعاون معكم، سيدي، بصفتكم الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية ومع كامل الدول الأعضاء من أجل النهوض بهذه العملية بحسن نية وفي إطار الاحترام المتبادل، مع الاسترشاد بإيماننا الراسخ بأن إصلاح مجلس الأمن بشكل ديمقراطي حقا أمر ممكن وقريب المنال.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء بيان باسم المجموعة العربية، ويطيب لي في البداية أن أنقل لكم، السيد الرئيس، دعم المجموعة العربية لجهودكم في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير كورتيناي راتراي، ممثل جامايكا الدائم، على الجهود التي بذلها خلال الدورة الماضية. وترحب المجموعة بتعيين سعادة السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ الدائمة، رئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة، متمنين لها التوفيق في مهمتها. ونؤكد أننا سنتعاون معها بشكل بناء لإنجاح عملها.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، في إطار مناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية. وتُعتبر مسألة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في المجلس إحدى الركائز الأساسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على المناقشات الرامية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، والتي تخللتها العديد من المبادرات الإقليمية والدولية ومواقف عدد من الدول ومجموعات الدول بما في ذلك المجموعة العربية، بات من الأهمية بمكان الدفع قدما بإصلاح مجلس الأمن في ظل وجود إجماع بين الدول الأعضاء على مبدأ التغيير والإصلاح وبعد مرور ٧٠ عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة وتغير الواقع الدولي بشكل كبير منذ ذلك الحين، ولكن لا يعني ذلك التسرع في التوصل إلى حل لا يحظى بالتوافق المطلوب أو وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل لعملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة العربية موقفها بأن المفاوضات الحكومية الدولية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفق مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي حدد أسس المفاوضات وأكد ملكية الدول الأعضاء لها.

إن التطورات الأخيرة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية تؤكد الحاجة إلى تحقيق أكبر قدر من الوضوح بشأن مسار عملية المفاوضات بغية بناء الثقة وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي تقدير المجموعة العربية، فإن ذلك يتطلب تركيز الجهود خلال الدورة الحالية من أجل التوصل إلى اتفاق أولا بشأن المبادئ والقواعد التي تحكم عملية الإصلاح، فيما يتعلق بالمواضيع الخمسة التي حددها مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢، بغرض تحقيق أكبر قدر من الوضوح والشفافية فيما يتصل بالمسائل الإجرائية المرتبطة بعملية المفاوضات قبل الانتقال في مرحلة لاحقة إلى الجوانب الموضوعية التي يجب أن تشمل جميع المواقف والمقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بشأن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، على أن يتم ذلك بموافقة الدولة أو مجموعات الدول صاحبة المقترح، ونثق في أن هذه العناصر الواضحة هي التي ستسترشد بها الرئيسة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة لوكاس، في جهودها لاستئناف التفاوض خلال الدورة ٧٠ بهدف التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء حول كيفية المضي قدما في هذا الموضوع الهام.

تدرك المجموعة العربية أهمية العناصر الخمسة الرئيسية في عملية إصلاح مجلس الأمن من خلال منظور شامل يهدف للتوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول ممكن من الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تود المجموعة الإشارة إلى دور الجمعية العامة التي يتمتع بأدوار عديدة ومهمة على مختلف المستويات، بما فيها تقديم التوصيات لمجلس الأمن، بشأن مسائل تخص صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التكاملية بين مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل إضفاء المزيد من التوازن على عمل المنظمة، ولا يفوتنا هنا التنويه إلى أن استخدام الدول الخمس دائمة العضوية لحق النقض في حالات عديدة، ساهم في تآكل مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، أضحى من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على عمله.

إن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فيما يخص مسألة إصلاح مجلس الأمن يتمثل في المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة، في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة. وفي هذا الصدد، نود تأكيد ضرورة عدم تحديد إطار زمني مصطنع قد يعرقل التوصل إلى حل شامل لعملية الإصلاح، كما نتطلع إلى الإسهام بإيجابية في اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الأربعة لنقل رسالة ذات شقين، يتمثل أحدهما في الإعراب عن الامتنان والآخر في الطابع الملح لها.

أولا، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على التزامكم بالدفع قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن خلال فترة توليكم لمنصبكم. ونأمل أن يجري إحراز تقدم كبير خلال هذه الدورة السبعين، استنادا إلى إرث رئيس الجمعية السابق، سام كوتيسا، والرئيس السابق للمفاوضات الحكومية الدولية، كورتيناي راتراي، اللذين قادا عملية شفافة وشاملة للجميع ومفتوحة. واسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا واحترامنا بوضوح للسفير راتراي، في هذه المرحلة.

أما بالنسبة لما تبذلونه من الجهود أثناء الدورة السبعين فنؤكد لكم، السيد الرئيس، دعمنا الكامل.

وعلى النحو المعرب عنه في العديد من المناقشات والمناسبات في الأسابيع الأخيرة، يتزايد الدعم وسط أعضاء الأمم المتحدة للدعوة إلى إجراء إصلاح هيكلي لمجلس الأمن. وفي نفس الوقت، وبمناسبة الذكرى السبعين، نسمع انتقادات متزايدة موجهة إلى المجلس لعدم قدرته على اتخاذ قرارات بشأن بعض الحالات الأكثر إلحاحا في مجال الأمن الدولي.

وكما ذكر خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7539)، فإن تحسين أساليب عمل المجلس أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون بديلا عن الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح هيكلي للمجلس. نحن، مجموعة البلدان الأربعة، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء، مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية للتصدي للصراعات والأزمات العالمية التي تضاعف عددها في السنوات الأخيرة. ونحن نتشاطر الرأي بعدم إمكانية تحقيق هذا إلا من خلال تجسيد واقع العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح لدى عدد أكبر من الدول الأعضاء القدرة والاستعداد لتحمل المسؤولية الحاسمة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وسياسة الشمول عبارة رئيسية في هذا المقام، ويتجه نظري هنا مباشرة، وفي المقام الأول، إلى أفريقيا .

وينص مقرر الإحالة المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر على أنه يتعين على الجمعية العامة أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية استنادا إلى النص المقدم من رئيسها في الدورة التاسعة والستين في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد كان ذلك معلما حقيقيا لكل الذين يؤيدون مجلس أمن أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية. وقد أسهم ما يقرب من ١٢٠ وفدا بنشاط في الوثيقة الإطارية التي ستكون بمثابة نقطة توجيه لمفاوضات تستند إلى النص خلال الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية.

وليس بوسعنا تضييع الزخم المكتسب حديثا. وستكون قيادة العملية أمرا أساسيا في المرحلة التي تنتظرنا خلال الدورة السبعين هذه. ولذلك، نشيد بكم، السيد الرئيس، على تعيينكم السيدة سيلفي لوكاس، رئيسة جديدة للمفاوضات الحكومية الدولية لتوجيه هذه العملية لتقود إلى اتخاذ قرار يعكس نتائج هذه المفاوضات. ونحن على ثقة تامة بأن السفيرة لوكاس ستنهض بالعملية وتصل بها إلى خاتمة ناجحة تقبلها الغالبية العظمى من الأعضاء. لقد كانت الدورة الماضية للجمعية العامة ذات طبيعة إجرائية فيما يتعلق بالمفاوضات الحكومية الدولية. واستنادا إلى النتائج التي تحققت أثناء تلك الدورة، نتوقع من المفاوضات الحكومية الدولية تحقيق تقدم جوهري تحت قيادة الرئيسة الجديدة خلال هذه الدورة السبعين.

وختاما، فإننا نرحب كذلك بمزيد من الاستمرارية في مكتب الرئيس لضمان الاستمرار السلس لعملية المفاوضات الحكومية الدولية وتجنب التعطيل غير المبرر الذي شهدناه في الآونة الأخيرة.

السيد سوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا، والدانمرك، والسويد، والنرويج وبلدي فنلندا. وأولا، أشيد بكم، السيد الرئيس، على التزامكم بهذا الموضوع المهم. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بإمكانية المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن تحت قيادتكم القديرة. فقد طال انتظار الإصلاح. وتقع على عاتقنا مسؤولية الوفاء بالوعود التي قطعها زعماؤنا في مؤتمر القمة العالمي قبل ١٠ سنوات.

ونرحب بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية. وأؤكد لها دعم بلدان الشمال الأوروبي الكامل في المفاوضات المقبلة. ونتطلع إلى المشاركة في العملية بصورة نشطة وبناءة تأسيسا على المقرر ٥٦٠/٦٩.

وأشيد كذلك بالسفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، لقيادته المشاورات غير الرسمية أثناء الدورة التاسعة والستين، وعلى جهوده الدؤوبة للمضي قدما بالمسعى المعقد والحساس لإصلاح مجلس الأمن. ونرحب بالدينامية التي نحن في أشد الحاجة إليها التي أضافتها إدارته للعملية.

ونتطلع إلى إحراز تقدم ملموس خلال هذه الدورة للجمعية العامة تحت قيادتكم، السيد الرئيس. وأؤكد أن بلدان الشمال الأوروبي ستظل ملتزمة التزاما تاما بإصلاح مجلس الأمن من أجل التصدي على نحو أفضل وبكفاءة أكبر للتحديات العالمية الملحة اليوم وغدا.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أرحب بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، ميسرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. نعلم أنه بإمكاننا أن نعول على ديناميتها وخبرتها في إحراز تقدم حقيقي صوب إجراء إصلاح واسع النطاق للمجلس. وستدعمها فرنسا دعما كاملا لضمان نجاحها.

لقد استمرت مناقشات الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن لعقدين من الزمان تقريبا. ويجب أن نسلم بأننا لم نتوصل بعد إلى نتيجة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك،

بقيادة السفير كورتيناي راتراي – الذي أشيد بعمله الممتاز والشامل وأساليبه الاستشارية والشمولية – أسفر العمل خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة عن نتائج أولية تؤيدها الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وتأمل فرنسا أن تكون نتائج هذا العمل بمثابة أساس للدورة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية المقرر إجراؤها أثناء هذه الدورة، وفقا للمقرر ٦٩/٥٦٠ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٤ أيلول/سبتمبر. ويتعين علينا الآن البدء في التفاوض على نص في أقرب وقت ممكن على هذا الأساس. ونحن نعول على الميسرة الجديدة في السعي لتحقيق هذه الغاية.

ويجب أن تكون الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا بمثابة فرصة للدول الأعضاء للتوصل أخيرا إلى اتفاق بشأن إصلاح واسع النطاق. فهذه فرصة تاريخية لإظهار أن الأمم المتحدة أبعد من أن تكون متحجرة وأنها قادرة على إصلاح نفسها. فهذا الإصلاح أمر ضروري. ويجب أن يمثِّل مجلس الأمن واقع عالم اليوم على نحو أفضل. فإصلاحه مهم للغاية لتعزيز مكانة وتمثيل نظامنا الجماعي للأمن، مع الحفاظ على طابعه التنفيذي ولاتخاذ القرارات.

إن موقف فرنسا من هذه المسألة معروف جيدا. نريد من مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار ظهور قوى جديدة لديها العزم والقدرة على تحمل مسؤولية الوجود الدائم في مجلس الأمن وبوسعها، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، الإسهام بقدر كبير في أعمال المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد فرنسا ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان أعضاء دائمين في مجلس الأمن، فضلا عن تعزيز وجود البلدان الأفريقية كأعضاء دائمين وغير دائمين.

وبنفس روح الإصلاح، اقترحت فرنسا أن يتوقف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن جماعيا وطوعيا عن استعمال حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وهذه الخطوة الطوعية لا تتطلب تعديلاً للميثاق بل تتطلب التزاماً سياسياً. وفرنسا قطعت ذلك الالتزام بالفعل. وأشار رئيس الجمهورية إلى ذلك بوضوح هنا في هذه القاعة في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.13). وهذا قرار مهم للغاية يخدم الأمن والسلم الدوليين وتعددية أطراف ذات شرعية متجددة. وهذه المبادرة – التي نقدمها جنباً إلى جنب مع المكسيك – تحظى الآن بدعم ٨٥ بلداً. وعلى نفس المنوال، فإن مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي تدعمه فرنسا، تحظى بتأييد واسع أيضاً.

وبدعم من ذلك التوجه الإيجابي، نأمل أن نتمكن من إقناع الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالانضمام إلينا. فمن المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة أن يكون مجلس الأمن قادراً على تنفيذ ولايته والاضطلاع بدوره كاملاً، وخصوصاً عند مواجهة حالات الفظائع الواسعة النطاق. والمبادرات بشأن استخدام حق النقض متممة للإصلاح الشامل للمجلس، الذي ستستمر فرنسا في الدعوة إليه. وحريٌّ بنا جميعاً أن نضطلع بشكل جماعي بمسؤولياتنا عن تطوير الوضع القائم لصالح الأمم المتحدة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم بعض الملاحظات الموجزة بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن هذا العام.

أولاً، أود أن أشكر السفير راتراي، الذي قاد العمل في المفاوضات الحكومية الدولية بحنكة وفعالية خلال العام الماضي. لقد أبدى من العزم والشجاعة ما هو ضروري لقطع ولو خطوة واحدة إلى الأمام صوب عملية حقيقية للمفاوضات التي مازلنا لا نجد أنفسنا فيها بعد سنوات عدة. فإن بلغنا تلك النقطة في أي وقت، سيكون للسفير راتراي إسهام كبير في ذلك.

ثانياً، أود أن أشكر السفيرة لوكاس لتوليها ذلك الدور خلال الدورة القادمة. فلا يسعنا التفكير في شخص أفضل

لقيادة المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في المستقبل، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لها.

خلال العام الماضي، لاحظنا بقلق تلك المقاومة القوية من جانب عدد قليل من الأعضاء لأي تقدم حقيقي في المفاوضات الحكومية الدولية، على الرغم من أن العملية التي انخرطنا فيها كانت شفافة بالكامل. ونلاحظ بقلق أيضاً الضغوط التي مورست على الرئيس في هذا الصدد، رغم انه قاد عمل المفاوضات الحكومية الدولية بشكل لم تَشُبه شائبة. فإذا استمر ذلك التوجه، سيكون علينا أن نتشكك على الأرجح في قدرتنا واستعدادنا للانخراط في تلك المفاوضات والنظر في صيغ بديلة. ونأمل أن تسمح لنا الدورة هذه، بقيادة السفيرة لوكاس، بالتركيز على جوهر القضايا في ظل القيادة القوية للرئيس كالمعتاد في هذا المبنى.

وكما هو معروف، كنا قد تقدمنا قبل سنوات وبصفتنا الوطنية باقتراح موسِّع. إذ اقترحت ليختنشتاين إنشاء فئة جديدة من المقاعد تكون طويلة الأجل – عشر سنوات، مثلاً –، وقابلة للتجديد على الفور، بما يسمح للدول بأن تعمل بشكل دائم في مجلس الأمن إن فوضها الأعضاء بذلك. ومن البديهي أن الاقتراح لا يؤدي إلى إنشاء أي حقوق جديدة للنقض، على أن يجرى استعراض إلزامي لكل جوانب إصلاح مجلس الأمن بعد فترة زمنية محددة.

ومن المعلوم أن وفدي ملتزم بشدة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونراه جزءاً أساسياً من إصلاح المجلس، وإن ثمة تغييرات واضحة ينبغي أن تجرى على أساليب عمل هذا المجلس أينما ووقتما جرى توسيعه وفق أي نموذج للتوسيع. وهناك مجالات واضحة جدًا تتطلب الأغلبية لاعتماد قرار في مجلس الأمن، فضلاً عن رئاسة المجلس وتوزيعها بطريقة تكفل لكل دولة أن تتولاها مرة واحدة على الأقل خلال مدة عضويتها في مجلس الأمن.

في غضون ذلك، وكما هو الحال على مدى السنوات العشرين الماضية، فإننا نتطلع إلى تغيير مجلس الأمن لأساليب عمله بتشكيلته الحالية. وفي ضوء تلك الخلفية، فقد سعدنا أيما سعادة يوم الجمعة إذ أطلقنا مدونة قواعد السلوك بشأن التصويت في مجلس الأمن نيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وتلك المدونة، التي يدعمها ١٠٦ من الدول حتى الآن، تمثل تعهداً باتخاذ إجراءات جادة في مجلس الأمن لإنهاء الجرائم الوحشية ومنعها وعدم التصويت ضد أي مقترحات هادفة وذات مصداقية قد تقدم لذلك الغرض.

ونحن ممتنون جداً لكل الدول التي تعهدت بتقديم دعمها لمدونة قواعد السلوك. ونطلب من الدول كافة أن تعطي نفس القدر من دعمها للإعلان السياسي الذي اقترحته فرنسا ونتطلع إلى انضمام دول أخرى إلى تلك المدونة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونرحب بتعيينكم للسفيرة لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحثها على أن تكون موضوعية وعادلة في عملها، وفقاً لولاية القرار ٥٥٧/٦٢، بغية بناء الجسور بين الدول الأعضاء، ومساعدة تلك الدول كافة على تضييق شقة الخلاف بينها والتوصل إلى حلول توفيقية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وإصلاح مجلس الأمن يحقق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء والمصالح البعيدة المدى للأمم المتحدة. وما فتئت الصين تدعم بنشاط الإصلاح المعقول والضروري للمجلس بغية تعزيز فعاليته وسلطته، وزيادة تمثيل البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية وإعطائها صوتاً أقوى، وإتاحة المزيد من الفرص لمزيد من البلدان، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل أغلبية الأعضاء للمشاركة في قرارات مجلس الأمن، والقيام بدور أكبر.

ووفقاً للقرار ٥٥٧/٦٢ وتوافق الدول الأعضاء، فإن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تقودها الدول الأعضاء. وتأمل الصين أن تفتح المفاوضات صفحة جديدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وتعود بنا إلى المسار الصحيح الذي يقوده الأعضاء، مع البناء على المواقف المتخذة والمقترحات والأفكار المطروحة والجهود المبذولة من قبل البلدان كافة منذ إطلاق المفاوضات في عام ٢٠٠٩.

ونتمنى أن تواصل الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بشكل بناء، وإيجاد مجموعة حلول من خلال مشاورات موسعة وديمقراطية، والوصول إلى أوسع توافق ممكن. وينبغي عدم تحديد أجل نهائي مصطنع للإصلاح، وألا يروج لأي مقترحات غير ناضجة للإصلاح قسراً. وتود الصين أن تعمل على نحو مشترك مع الدول كافة لدفع إصلاح المجلس في اتجاه يتفق مع المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء والمصالح البعيدة المدى للأمم المتحدة.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن احتفالنا بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام يشكل فرصة طيبة لتذكير أنفسنا بأن الأمم المتحدة لن تكون قوية وفعالة إلاّ بقدر ما تريدها الدول الأعضاء أن تكون عليه. وإصلاح مجلس الأمن ليس استثناء. فهو لا يمكنه أن يتحقق إلاّ إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لأن تكون أكثر مرونة، وعلى استعداد للدخول في مفاوضات بنّاءة وواقعية وتهدف إلى تحقيق النتائج.

ولقد كان القرار الذي اتخذ في الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية خطوة هامة في جهودنا الجماعية. فالعملية التي أدت إليه وفرت لنا المجال لتبادل وجهات النظر بطريقة تفاعلية وشاملة وشفافة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على عمله الجاد وتفانيه خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية. كما نرحب بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، الرئيسة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، وأتمنى لها النجاح في تحمّل هذه المسؤولية الهامة جدا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتشاطر وإياكم في هذه المناقشة وجهات النظر التالية.

أولا، إن تايلند لا تنتمي إلى أي مجموعة معينة، وهي دائما منفتحة على جميع الأفكار والمقترحات بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع كلتا الفئتين، والأخذ بخيارات مؤقتة أو وسيطة. بيد أن تسوية مسألة توسيع العضوية لوحدها أبعد من أن تكون كافية إذا أريد لعملية الإصلاح الشامل أن تتكلل بالنجاح. فأي توسيع يجب أن يراعي التمثيل الاقليمي على نحو أكبر وأكثر إنصافا. والأهم من ذلك، يجب أن يثبت أنه مفيد في تعزيز كفاءة المجلس وفعاليته.

ثانيا، تؤمن تايلند إيمانا راسخا بأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر ضروري لوجود مجلس أكثر شفافية وفعالية. فتحسين أساليب العمل ينبغي أن يكون عملية مستمرة، وينبغي ألاّ يكون رهينة للإصلاح الشامل للمجلس. ونرحب بالجهود التي يبذلها المجلس لعقد مناقشات مفتوحة، والمشاركة في مناقشات مفيدة حول هذا الموضوع.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالجهود الجارية لتعزيز التنسيق والتعاون على نحو أوثق بين المجلس والجمعية العامة، وهما الجهازان الرئيسيان للأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منهما، عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على إجراء مشاورات منتظمة بين رئيسي الهيئتين. فالتفاعل يساعد على كفالة الشفافية في مداولات المجلس. وتعتقد تايلند أن المجلس لا يسعه أن يكون شفافا إلاّ إذا كان الوصول إليه متوفرا. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء المجلس على مواصلة إشراك أوسع عدد من أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما بشأن المسائل ذات الأثر الأوسع نطاقا وتعقيدا.

ثالثا، نعتقد اعتقادا راسخا أن مبدأ المساءلة ينبغي أن يكون مرشدا لعمل أعضاء المجلس، الدائمين والمنتخبين على حد سواء. فالعالم يحتاج مجلسا يمكنه أن يعمل معا بطريقة حاسمة ومسؤولة وحسنة التوقيت، بغية وقف الإبادة الجماعية، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب. وتقع على عاتق البلدان الأعضاء في مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الدائمين، مسؤولية كبيرة أمام البشرية. لذلك، عليها أن تبدي قدرا أكبر من القيادة والإرادة السياسية، بغية اتخاذ إجراءات حاسمة ضد هذه الكوارث الإنسانية الواسعة النطاق والناجمة عن الصراعات.

لهذا السبب، تدعم تايلند المبادرتين المعروضتين علينا، وهما مبادرة تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية، قدمتها فرنسا والمكسيك، ومبادرة مدونة قواعد السلوك بشأن عمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، قدّمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ١٩٤٦، عندما لم يكن هناك سوى ١١ عضوا في مجلس الأمن. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لكفالة استمرار العمل الهام للمفاوضات الحكومية الدولية من خلال البناء على العمل المنجز في الدورة الماضية بطريقة استشارية، مع التصويب على أوسع مشاركة ممكنة. ونحن نتطلع إلى المشاركة في مناقشة بناءة وموضوعية بشأن المضي قدما، ومن أجل تحقيق قسط أكبر من التمثيل، والمصداقية، والشرعية، وقبل كل شيء الفعالية لمجلس الأمن، على أمل أن نرى أساسا أكثر وضوحا لتقدم عملنا في المستقبل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا شك في أن إصلاح مجلس الأمن قد آن أوانه. والسؤال يتعلق بكيفية تنفيذه بحيث لا يعزز المجلس فحسب، وإنما المنظمة ككل. ومن المهم السعي للتوصل إلى نتيجة نهائية تساعد حقا على تعزيز موقف الدول النامية التي ندعمها، وليس لترسيخ المواقف الراهنة.

إننا نهنئ الممثلة الدائمة للكسمبرغ، سيلفي لوكاس، على تعيينها منسقة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على ثقة من أن عملها سيساعد على إرساء مناخ بنّاء للمفاوضات، بغية التوصل إلى حل مقبول بصورة مشتركة. ونشكر الممثل الدائم لجامايكا كورتني راتراي على عمله في هذا المنصب خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. ونود أيضا أن نسلّط الضوء على عمل الممثل الدائم السابق لأفغانستان ظاهر تانين في هذه المهمة طوال سنوات عديدة.

إن روسيا تدرك الحاجة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا. غير أن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي ألاّ تؤثر في قدرة المجلس على التصدي بسرعة وفعالية للتحديات المعاصرة. وفي هذا السياق، نحن نؤيد الإبقاء على الطابع المحدود لتكوين المجلس. فالعدد الأمثل المناسب للأعضاء ينبغي ألاّ يتجاوز ٢٠. ومن شأن ذلك أن يضمن للأعضاء غير الدائمين فرصة لترؤس المجلس. ولعله من السذاجة الإدعاء بأن المجلس الذي جرى إصلاحه وتوسيعه سيجد بسهوبة الحلول للمشاكل التي أخفق المجلس الحالي في معالجتها. والتناقضات السياسية لن تختفي ببساطة، بينما العمل المتعلق بنصوص القرارات لن يزيد إلاّ تعقيدا.

ونحن لن نخفي حقيقة أن أي فكرة تميل إلى تقويض الامتيازات القائمة للأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض، غير مقبولة بالنسبة إلينا. ونذكّر بأن هذا الحق هو عامل هام يساعد أعضاء المجلس على اتخاذ قرارات متوازنة. ومن المهم أيضا أن ندرك أنّ حق النقض لا يحمي مصالح أولئك الذين يتمتعون به فحسب، ولكنه يحمي أيضا مصالح بلدان في منطقة معينة لا تملك حق النقض، ولكنها في غيابه ستكون عرضة لضغوط من مجموعات دول معروفة جيدا.

وخلال ١١ جولة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، تمكنت الدول الأعضاء من تحقيق شيء ما. فالعديد من جوانب هذه المشكلة أصبح أكثر وضوحا.

ومع ذلك، لم يظهر حتى الآن قرار شامل يكون مرضيا للجميع. ونحن نؤيد تماما فكرة أن تمتلك كل دولة عضو عملية إصلاح مجلس الأمن، وأن تحظى نتيجته النهائية بالدعم على أوسع نطاق ممكن من أعضاء المنظمة.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إنجاز إصلاح مجلس الأمن حسابيا باحتساب نماذج مختلفة من الأصوات سعيا إلى الحصول على الحد الأدنى من عدد الأصوات. ومما لا شك فيه أن النتيجة المحققة بهذه الطريقة من شأنها أن تقوض سلطة المجلس ولن تعزز الأمم المتحدة، بل ستؤدي للعكس. ولذا فإننا مستعدون للنظر في أي خيار معقول لتوسيع المجلس، بما في ذلك الأحكام المؤقتة والحلول التوافقية، إذا كان له أن يتمتع بأوسع دعم ممكن داخل الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فقد كشفت المفاوضات عن انتشار آراء متعارضة كل التعارض في بعض الأحيان. ولذلك، لا نرى بديلا في هذه الدورة للجمعية العامة عن العمل بعناية من أجل التقريب بين المواقف. ونحن على ثقة من أن الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة وميسر المفاوضات ستساعد على تحقيق أكبر قدر من الاتفاق في المفاوضات، على اعتبار أن زمام العملية ستظل تمتلكها الدول الأعضاء. وينبغي أن يتم هذا العمل في مناخ من الهدوء والشفافية والشمول دون فرض مواعيد نهائية تعسفية أو تأملات محمومة. وينبغي لمسألة إصلاح أي مؤسسة – ناهيك عن أهم المؤسسات – ألا تعقد العمل الحقيقي لمنظمتنا المتمثل في التوصل لاستجابات للتحديات العديدة التي تواجه البشرية اليوم.

دعونا لا ننسى الشيء الأهم. فإحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن يرتهن بشيء واحد، هو العزيمة السياسية واستعداد الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حل توافقي معقول. وفي ذلك الصدد، تعد المنهجية مسألة ثانوية.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم الممثل الدائم لسانت لوسيا بالنيابة عن مجموعة L.69، والممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن مجموعة الأربعة.

وأود في البداية أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال، التي شكلت مسألة للمناقشة في الجمعية العامة لأكثر من عقدين من الزمن، ومنذ أن انضم بلدي إلى بلدان نامية أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في تقديم القرار ٦٢/٤٧. ونشير إلى أهمية القرار ٥٦٠/٦٩، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اتخذ بالإجماع تحت رئاسة سلفكم، السيد سام كوتيسا. فقد قدم لنا نصا تفاوضيا لتنفيذ ولاية قادتنا المحددة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن الإصلاحات المبكرة لمجلس الأمن.

ونود أن ننوه ب سفير جامايكا كورتيناي راتراي وأن نشيد به على نجاحه في الخروج من عملية المفاوضات الحكومية الدولية بالنص التفاوضي المؤرخ ٣١ تموز/يوليه.

ويسعدنا، سيدي الرئيس، أننا تلقينا رسالتكم المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لإبلاغنا بقراركم بتعيين رئيسة جديدة لهذه المفاوضات خلال هذه الدورة السبعين التاريخية، وبمنحها ولاية واضحة بإجراء هذه المفاوضات على أساس النص المؤرخ ٣١ تموز/يوليه الذي نلاحظ أنه تمت الموافقة عليه بالإجماع في القرار ٥٦٠/٦٩. ويسعدنا أن نتشاطر مع الجمعية العامة الموقف المشترك الذي اعتمده بالأمس مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا من أجل التنفيذ المبكر للقرار ٥٦٠/٦٩ لإعطاء دفعة حاسمة بغية تحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ونلتزم في هذه الجلسة – وهي المرة الأولى التي نتكلم فيها عن هذه المسألة في هذه الدورة – بالعمل بحسن نية من خلال مفاوضات الأخذ والعطاء مع الرئيس في التوصل إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونتطلع على وجه الخصوص إلى

المشاركة مع الدول الأعضاء التي أعربت عن آراء هامة صباح هذا اليوم ولكنها لم تبدأ بعد الإسهام في النص المؤرخ ٣١ تموز/يوليه في هذا السياق. ونود بالطبع أن نطبق أحكام القرار ٣٠/٥٣، المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي اعتمدناه بالإجماع، والذي يحدد معيارا بأغلبية الثلثين لاتخاذ القرارات بشأن هذه المسألة الهامة.

ونلاحظ أن عدم فعالية مجلس الأمن انطوت على كم هائل من التكاليف البشرية والاقتصادية والبيئية فيما يتعلق بالحروب والنزاعات، التي لن يتمكن المجتمع الدولي من تبريرها بعد الآن. والأرقام غنية عن البيان، ولكننا اليوم نود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على أكثر من ٦٠ مليون شخص من المتضررين بهذه النزاعات، التي تعزى إلى أوجه الخلل في عمل مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن معظم هذه النزاعات تحدث في مناطق تضم البلدان النامية، فإننا نرى أن الزيادة في تمثيل البلدان النامية في كلتا فئتي مجلس الأمن الموسع من شأنها أن تساعد على معالجة هذه المشكلة على وجه السرعة.

ونود التشديد على أنه لا يمكن النظر إلى عملنا بشكل منعزل. وحقيقة أن قادتنا قد اعتمدوا بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأكثر طموحا (القرار ١/٧٠) الرامية إلى القضاء على الفقر من على وجه الأرض في جيلنا تعطي عملنا سياقا وإطارا. وكلما طال التأخير في إصلاح مجلس الأمن، كلما زاد الضغط على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما البلدان النامية.

ولدينا اثنان من الطلبات المحددة ذات الصلة بالعملية للنظر فيها اليوم. أولا، نطلب الإعلان عن جدول زمني محدد لاجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية، ابتداء من أوائل الشهر القادم، على فترات منتظمة، للبدء في مفاوضات قائمة على النص. وينبغي إعلام جميع الدول الأعضاء مسبقا بتواتر هذه الاجتماعات وجدول أعمالها وجدولها الزمني. وفي رأينا، ينبغي عقدها مرة في الأسبوع على الأقل بالنظر إلى إلحاح الموضوع.

ثانيا، نتطلع إلى تعميم الاتصالات في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، من الرئيسة المعينة حديثا للمفاوضات الحكومية الدولية، التي تتضمن جدول أعمال كل جلسات الدورة السبعين، الأمر الذي من شأنه بطبيعة الحال أن يستند إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في وقت سابق في الخمس مجموعات. فسيساعد ذلك الوفود في الحصول على ولايات تفاوضهم المستكملة لمجالات المفاوضات المدرجة في الموعد المحدد.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد ما ذكره رئيس وزراء بلدي، السيد ناريندرا مودي، في بيانه أمام هذه الجمعية في الشهر الماضي:

> ”ويجب علينا أيضا إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري إذا أردنا ضمان المزيد من المصداقية والشرعية لمؤسسات. ومع تمثيل أوسع نطاقا، يمكننا أن نكون أكثر فعالية فيما يخص تحقيق أهدافنا“ (A/70/PV.4، الصفحة ٢٤).

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بعمل سلفكم، سيدي الرئيس، وعمل السفير راتري خلال العام الماضي. فقد ولدا القدر المطلوب من الطاقة والابتكار لنقاش ظل خامدا لفترة طويلة جدا. ونحن نعلم أنكم والسفير لوكاس ستنتهجان إصلاح مجلس الأمن بنفس العزيمة. ويمكنكما أن تعولا على دعم المملكة المتحدة في جهودكما، وأشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا ودعمكما.

وكما أوضح وزير خارجية بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.18)، تحتاج الأمم المتحدة لمجلس الأمن بعد إصلاحه. وقد احتفلنا في وقت سابق من هذا الأسبوع بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه السنة الفاصلة، ندين لأنفسنا بإحراز مزيد من التقدم اللازم في إصلاح مجلس الأمن. فنحن

بحاجة إلى مجلس يمثل العالم اليوم وقادر على الاستجابة بفعالية للتحديات التي نواجهها.

ويعد النص التجميعي الذي جمعه السفير راتري بداية طيبة، ونتطلع إلى الاستفادة من ذلك العمل في السنة المقبلة. وموقف المملكة المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن واضح. فنحن نؤيد التمثيل الدائم لألمانيا والبرازيل والهند واليابان، والتمثيل الدائم لأفريقيا. وعند النظر في الحجم الكلي للمجلس بعد إصلاحه يجب ألا نحد من قدرة المجلس على التصرف بحزم عندما يطلب منه التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

والمملكة المتحدة ستواصل الدعوة للإصلاح من داخل مجلس الأمن حتى يظل أهلاً للغرض منه في القرن الحادي والعشرين. ونحن نفتخر إذ كنا أول عضو دائم في المجلس يوقع على مدونة قواعد السلوك لمجلس الأمن التي أعدها فريق المساءلة والشفافية. ونحن بذلك قد وجهنا رسالة واضحة: إن المملكة المتحدة لن تصوت أبداً ضد مشروع قرار موثوق به لمجلس الأمن يستهدف منع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب أو الاستجابة لها. وأتمنى أن يحذو حذونا كل أعضاء مجلس الأمن، في الحاضر والمستقبل، وأن ينضموا إلينا في ذلك التعهد.

في الأسبوع القادم، تتولى المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن. وسوف نضطلع بمسؤولياتنا بطريقة شفافة وفعالة حتى تكون اجتماعات المجلس مفتوحة وتفاعلية وفعالة قدر الإمكان. سنكون على استعداد للاستجابة بسرعة للحالات الناشئة أو المتطورة كيما يضطلع المجلس بمسؤولياته بكفاءة وفعالية، ولكي ينظر إليه على هذا النحو.

وأتمنى لكم، سيدي، والسفيرة لوكاس ولنا جميعاً كل التوفيق في العام القادم.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): كم هو مناسب لنا حقاً أن نجتمع في وقت مبكر من هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن المهمة. ووفدي يرحب بالفرصة السانحة لمواصلة هذه المناقشة الأساسية مع الأعضاء.

نرحب ترحيباً حاراً بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، ونود أيضاً أن نشكر السفير كورتيناي راتراي لقيادته القوية خلال فترة ولايته.

أرجو أن تتأكدوا، سيدي الرئيس، وجميع الأعضاء هنا اليوم، أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأعضاء الآخرين من أجل التوصل إلى توافق واسع بشأن إصلاح المجلس، كيما يكون مجلساً يعكس واقع القرن الحادي والعشرين. وكما قلنا من قبل، فإن الولايات المتحدة منفتحة بشأن توسيع متواضع، من حيث المبدأ، في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن.

نحن لا نؤيد أي تغييرات بشأن حق النقض. ونعتبر المفاوضات الحكومية الدولية أفضل منتدى للمضي قدماً في النقاش حول إصلاح مجلس الأمن. ونرى أن أي نهج بشأن تلك المسألة ينبغي أن يعزز فعالية مجلس الأمن وكفاءته في الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن عضوية المجلس تنطوي على مسؤولية كبيرة. وبالتالي، فنحن نرى أن أي نقاش بشأن توسيع العضوية الدائمة يجب أن تراعى فيه قدرة البلدان واستعدادها للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين والمقاصد الأخرى للأمم المتحدة.

ونحن نتطلع للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في عملية المفاوضات الحكومية الدولية المدروسة والجامعة، في ضوء أهمية إصلاح مجلس الأمن، وتعقد القضايا واختلاف الآراء بين الدول الأعضاء. وحتى يكتب النجاح لأي إصلاح، من الأهمية بمكان أن تحظى مقترحاته بدعم واسع بين جميع الدول الأعضاء.

نحيط علماً بأن بعض الدول الأعضاء قد دعت إلى بدء مفاوضات على أساس مشروع نص. والولايات المتحدة تتخذ

موقف الحياد إزاء كل طرق التفاوض في إطار المفاوضات الحكومية الدولية طالما أنها تعزز التوافق الواسع المطلوب للتوصل إلى اتفاق دولي شامل بشأن إصلاح المجلس. وندرك أن الاختلاف في الرأي لا يزال قائماً حول النص الذي ستستند إليه المفاوضات وليس كل الدول الأعضاء صدقت على نهج مشترك. ويمكن لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية أن يساعد بالتأكيد في توجيه هذه العملية، ولكن التوصل إلى اتفاق عام على نهج مشترك أمر بالغ الأهمية.

ونحن نعتبر المفاوضات الحكومية الدولية المنتدى الأمثل لإيجاد حل شامل من شأنه أن يحقق أوسع تأييد بين الدول الأعضاء. ونتعهد بدعم السفيرة لوكاس وكل الدول الأعضاء التي تسعى لمشاركة بناءة بشأن إصلاح المجلس.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيين السفيرة لوكاس رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير راتراي على إسهامه في هذه العملية في العام الماضي.

كم أنا سعيد لأن السفيرة لوكاس، الممثل الدائم لدولة صغيرة، قد اختيرت لهذه المهمة الهامة. وكما هو معروف، فإن الدول الصغيرة مثل سان مارينو تعول كثيراً على الأمم المتحدة وقيمها.

إن حق التصويت من أعظم امتيازاتنا، خاصة بالنسبة للأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن. فالمجلس، وهو في صميم منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يصبح أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وكفاءة. ومن أجل ذلك، تسعى سان مارينو إلى مجلس موسع يتألف من أعضاء منتخبين فقط، ويتحقق فيه التوازن الجغرافي. وأنا على واثقة أنه بقيادة السفيرة لوكاس، سيمكن التنبؤ بعملية إصلاح المجلس التي ستكون شفافة وتشهد تفاعلاً كبيراً بين الدول الأعضاء. وأرجو أن نتوصل في نهاية تلك الجولة الجديدة من المفاوضات إلى حل توافقي يرضي جميع الدول الأعضاء، من الدول الخمس الدائمة العضوية إلى بلد صغير كبلدنا.

وأخشى أن يكون ثمة خطأ فادح إن أفضت بنا تلك المحاولة إلى تصويت مثير للخلاف. فقضية بتلك الأهمية تحتاج إلى إيجاد حل بتوافق أغلبية كبيرة للغاية. وهذه العملية تتطلب مهارات دبلوماسية قياسية. ويسرني أن السفيرة لوكاس أبدت مقدرة كبيرة في المفاوضات السابقة بالفعل.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة. ويود وفدي أيضا أن يهنئ السفيرة سيلفي لوكاس، الممثل الدائم للكسمبرغ، على تعيينها رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السبعين هذه.

يلاحظ وفدي أنه خلال السنوات المنصرمة، بما في ذلك الدورة السابقة للجمعية العامة، كررت الدول الأعضاء التأكيد على رغبتها المشتركة وتطلعها إلى إصلاح مجلس الأمن، لكي يكون أكثر شمولاً وتمثيلاً وشرعية وخضوعاً للمساءلة وفعالية. ومع ذلك، استمر التباين الشديد في الآراء بشأن كيفية تحقيق الإصلاح، وأدى هذا إلى أن هذه العملية لم تكد تحقق أي تقدم ملموس حتى اليوم.

ومؤخراً، خلال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، كرر معظم القادة دعوتهم إلى إصلاح مجلس الأمن. ووفدي يرى في ذلك دليلاً على الحاجة الملحة المتزايدة لأن تسعى الجمعية العامة إلى تحقيق نتائج ملموسة بهذا الشأن.

ووفدي يدرك أن بعض جوانب إصلاح مجلس الأمن يجري تناولها خارج مسار عملية المفاوضات الحكومية الدولية وبالترادف معها. ومؤخراً، فإن زهاء ١٠٠ دولة – أي أغلبية أعضاء الأمم المتحدة – قد وحدت الصف لاقتراح مدونة سلوك ترمي للحد من استخدام حق النقض والحيلولة

دون تقاعس المجلس، وجعله أكثر فعالية في مواجهة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلى نفس المنوال، أعرب ما لا يقل عن ٨٠ بلداً عن دعمها لإعلان سياسي له نفس الغرض، أي تقييد حق النقض في الحالات التي ترتكب فيها الفظائع على نطاق واسع.

وفي السياق نفسه، اتُّخِذت مؤخراً خطوة إلى الأمام في حثِّ مجلس الأمن على زيادة التعاون بصورة أوثق مع الجمعية العامة، لا سيما في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ووفد بلدي يجد ما يشجِّعه حقاً في هذا التطور الإيجابي.

وفي ضوء تلك التطورات الحالية بشأن المسألة قيد النظر، يرى وفد بلدي أنَّ هناك دروساً وجيهة يمكن استنباطها من تعهُّدنا المشترك في عملية إصلاح مجلس الأمن، ويمكن أن تشكِّل محفِّزاً له.

أولاً، إنَّ الالتزام السياسي على أرفع مستوى من الدول الأعضاء هامٌّ لإدامة هذه العملية ولمواصلة المضيّ بها قدُماً. وينبغي لهذه العملية أيضاً أن تبقى مُحفَّزة ومُلهَمة بالتعبير عن الالتزام والتصميم الذي يتمُّ في منتديات متنوعة خارج الأمم المتحدة.

ثانياً، يمكن إحراز تقدم بصورة تدريجية، كما تدلُّ على ذلك مسائل مثل استخدام حق النقض. ويمكن أيضاً تطبيق النهج نفسه لمتابعة التقدم في جوانب أخرى من إصلاح مجلس الأمن، بما يشمل مسألة توسيع العضوية وفئتيها وحجمها.

ومع اعتراف وفد بلدي بوجاهة الذرائع والمواقف المختلفة سعياً إلى زيادة عضوية المجلس، فإنه يحتفظ برأيه أنَّ النهج التدريجي هو الأسلوب الأجدى لإحراز تقدم بشأن المسألة. وقد اقترح عدد من الدول نماذج لتوسيع العضوية. وبموازاة مسائل إصلاحية أخرى، فإنَّ وفد بلدي مستعد لاستكشافها بذهنية منفتحة في الدورات المقبلة.

إنَّ وفد بلدي يعتقد أنَّ هذا منسجم مع ما طالب به قادتنا طوال أكثر من ١٠ أعوام، إصلاح مبكرٍ للمجلس – إصلاح شاملٍ لمجلس الأمن، يمكن تحقيقه بالتحديد عبْر توسيع المجلس بأعضاء منتخَبين جدد، ومعالجة مسألة التمثيل المتوازن والعادل للمجموعات الإقليمية المختلفة.

ثالثاً، ينبغي المحافظة على مسارات مختلفة ومتابعتها بأسلوب تآزري، مع ضمان أن تبقى عملية المفاوضات الحكومية الدولية، في الوقت نفسه، الآلية التداولية الرئيسية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ووفد بلدي يُقدِّر الأفكار والمبادرات المختلفة التي أعدَّتها الدول الأعضاء بغية إحراز تقدم في جوانب محددة من إصلاح مجلس الأمن، وهو مستعد لمواصلة مشاركته بأسلوب بنَّاء.

إنَّ وفد بلدي يركِّز كثيراً على الجهود لتحسين أساليب عمل المجلس أيضاً، بهدف تعزيز فعاليته وكفاءته وقابليته للمساءلة. وفي هذا الصدد، يُقدِّر وفد بلدي عالياً مناقشة مجلس الأمن المفتوحة مؤخراً بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7539).

ولضمان اقتدار مجلس الأمن الكامل على الاضطلاع بمسؤولياته – وأن تتولى زمام أموره الدول الأعضاء على نطاق أوسع – يعتقد وفد بلدي أنَّ التعاون الوثيق والتواصل والتشاور الحقيقي مع جميع الدول الأعضاء، والدعم منها، عوامل أساسية.

أخيراً، يؤكد وفد بلدي مجدداً رأيه أنَّ مسألة إصلاح مجلس الأمن ليست خطة منعزلة. بل هي، بدل ذلك، مرتبطة بخطط إصلاحية أخرى للأمم المتحدة، ولا سيما تنشيط الجمعية العامة.

ونتيجة هذا الإصلاح ستترك تأثيراً كبيراً على الأهمية والمشروعية المستمرَّتين للأمم المتحدة عموماً أمام المجتمع العالمي. وهناك عدد من النزاعات والتوتُّرات التي لم تُحلَّ في

بعض مناطق العالم، تدلُّ على أوجه قصورها، ممَّا يؤدي إلى المزيد من تقويض كفاءتها المعترَف بها. وفلسطين وسوريا حالتان ساطعتان، حيث أدَّى التقاعسُ المستمر من قِبَل المجلس إلى مفاقمة ظروف الناس وجعل النزاعات أكثر استعصاءً.

ختاماً، إنَّ وفد بلدي يعتقد اعتقاداً راسخاً أننا الآن عند منعطف حرِج، حيث يتعين علينا أن نتصرف ونُعبِّئ مقصداً مشتركاً أقوى من أجل تغيير حقيقي في المجلس.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أقول في البداية كم هو سعيد وفد بلدي بأن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون الجمعية العامة أثناء هذه السنة السبعين التاريخية للأمم المتحدة. ويمكنكم التعويل على دعم بلدي لكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

إنَّ باكستان تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وأود أن أهنِّئ أيضاً السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على تعيينها رئيسة جديدة للمفاوضات الحكومية الدولية. وباكستان تؤكد لها تعاونها الكامل.

إنَّ مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢ يحدد الولاية لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وكان الهدف المرسوم تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بشأن خمس مسائل متساوية في الأهمية ومتداخلة في ما بينها، والسعي إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن. والنجاح استعصى علينا حتى الآن لأنَّ التركيز انصبَّ على البحث عن طرائق إجرائية مختصرة بدل التركيز على جهود حقيقية لمدِّ الجسور بين المواقف المتباينة بشأن الموضوع.

ويمكننا جميعاً أن نتَّفق على أنَّ التسوية والمرونة هما مفتاح تحقيق نتائج ناجعة في المفاوضات المتعددة الأطراف. وفي تقييم عدم إحراز التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن، علينا الاعتراف بأنَّ انعدام المرونة والتسوية هو أصل المأزق الذي نواجهه اليوم.

إنَّ بلداناً قليلة سعت إلى تعزيز الحق الذي انتحلته لأنفسها في اكتساب وضع متميز وغير متساوٍ، وقد احتفظت بذلك الموقف المتصلِّب منذ بدأت العملية، قبل عقدين من الزمن. وذلك التصلُّب هو السبب الحقيقي لإخفاقنا المستمر في تحقيق مجلس أمن أكثر ديمقراطية، مساءلة، شفافية وفعالية. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء نقَّحت بدورها اقتراحها مرتين، وتبقى مستعدة للمشاركة في المزيد من الحوار.

هناك الآن قدر كبير من التاريخ لتلك المفاوضات. لكنَّ أولئك الذين لا يتعلمون من التاريخ قدَرُهم أن يكرِّروه. وينبغي الإبقاء على درسين هامَّين في الذهن. أولاً، إنَّ الحلول السريعة والمناورات الإجرائية لم تُجدِ نفعاً دائماً، وثانياً، لا يمكن إيجاد اتفاقات في الغايات القصوى للمواقف السياسية. والتقييم الصادق لتلك الحقائق سيسجِّل أول خطوة مُجدية نحو إصلاح مجلس الأمن.

إنَّ المفاوضات الحكومية الدولية عملية تحرِّكها العضوية. وأساسها هو اقتراحات ومواقف الدول الأعضاء والمجموعات المتفاوضة. ومن الضروري تيسير هذه العملية بنيِّة طيبة وأسلوب منفتح، شفاف، قابل للتنبُّؤ به وشامل، ممَّا يهيِّئ بيئة تحفظ الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء. وأودّ أن أوجز المبادئ الأساسية لموقفنا بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن.

إنَّ باكستان تعارض استحداث مقاعد دائمة جديدة، لأنَّ ذلك يتناقض مع المبادئ المتَّفَق عليها عالمياً في زماننا – الديمقراطية والمساءلة والشفافية. ولا بُدَّ من توسيع مجلس الأمن في فئة المقاعد المنتخَبة، ممَّا يتيح تمثيلاً إضافياً من الدول الأعضاء، بات ضرورياً بالنظر إلى الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ جرى توسيع المجلس آخر مرة قبل خمسة عقود.

وهدفنا هو إضفاء الديمقراطية على المجلس، من خلال إصلاح يعزز مصالح وتطلعات جميع الدول الأعضاء – صغيرة، متوسطة الحجم وكبيرة.

وسيكون للأعضاء الإضافيين المنتخبين في المجلس تأثير إيجابي على مساءلة المجلس وشفافيته وأساليب عمله. فوجود المزيد من الأعضاء المنتخبين سيعزز التمثيل الإقليمي والملكية الإقليمية لزمام الأمور، مما سيزيد من شرعية المجلس.

وكثيرا ما يقال إن مجلس الأمن بحاجة إلى التكيف مع واقع القرن الحادي والعشرين لتعزيز شرعيته وتمثيله. ونحن نتفق مع ذلك، ولكن بعض البلدان لا تعرف ما هي الحقائق الموضوعية حقا. فلا تركز سوى على تفسيرها الضيق والخلافي للحقائق السياسية. وإذا جاز لي القول، فإن هذا وهم، وهناك حجج قوية تعارض هذا النهج.

أولا، يجب أن تعرف الدول التي تدعي ذلك أن العديد من الدول المتوسطة الحجم تتنافس معها في أي معيار من معايير التأهيل، وربما تتجاوزها أو تتفوق عليها في المستقبل.

ثانيا، لا توجد أدلة تدعم القول بأن وجود المزيد من المقاعد الدائمة سيعزز شرعية المجلس. والقول بأن وجود المزيد من المقاعد الدائمة سيعزز الصفة التمثيلية للمجلس يعد مراوغة لأسباب سبق أن ذكرتها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى التفكير بعناية ووعي ما إذا كانت الاستدامة حلا لحقائق اليوم السياسية التي هي نفسها مؤقتة. وإذا كان الماضي قد تحول إلى الحاضر، أليس من المؤكد أن الحاضر سيتغير إلى المستقبل؟ وهل سننظر إذن في النظر في إمكانية إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين باستمرار في مجلس الأمن؟

رابعا، وهو الأهم، إن الحقائق الموضوعية في الواقع مختلفة تماما. وقد زاد أعضاء الأمم المتحدة أربعة أضعاف تقريبا منذ إنشائها. ومن المعلوم أن أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة لم تتح لهم فرصة العمل في المجلس. ومن الحقائق أيضا أن جميع الدول الأعضاء تريد أن يكون المجلس أكثر ديمقراطية ومسؤولية، ولكن وجود مزيد من المقاعد الدائمة يناقض جميع تلك الحقائق الموضوعية.

وتميز باكستان بين المطالب بدافع الطموحات الأنانية والطلبات الجماعية لقارة بأسرها. وفي هذا الصدد، فقد احترمنا دائما الموقف الأفريقي المشترك ولا نزال نحترمه. وأود أن أكرر التأكيد على أنه ما من شيء سوف يقربنا من تحقيق هدفنا سوى المرونة والحلول التوفيقية. فالمواقف الثابتة من شأنها تعطيل الجهود التي نبذلها أو عرقلتها. فهل توافرت المرونة من جانب الوفود التي أصرت بشكل لا مبرر له على الحصول على مقاعد دائمة، وقد اضطلعت العديد من الدول الأعضاء بالفعل بدور إيجابي في مجلس الأمن. وأسهمنا معا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

لقد احتفلنا قبل أسبوع بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان الاحتفال في الأساس احتفالا بميثاق الأمم المتحدة، الذي نؤيده جميعا والذي يشدد بقوة على تحقيق الديمقراطية والمساءلة. وقد تعهدنا جميعا باحترامه وتعزيزه. ونأمل أن يترجم هذا التعهد إلى إجراءات وأن يسفر عن إحراز تقدم صوب إصلاح مجلس الأمن الذي يضرب بجذوره في المبادئ المكرسة في الميثاق.

السيد دي أغوياز باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أن أبدأ بالقول إننا نؤيد البيان الذي أدلى به السفير هارالد براون، الممثل الدائم لألمانيا، باسم مجموعة الأربعة، ومداخلة السفيرة مينيسا رمبالي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

وأود أن أرحب بتعيين السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، رئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية. وتتعهد البرازيل بتقديم الدعم الكامل للسفيرة لوكاس وفريقها في هذا المسعى.

وكما هو مبين في المقرر ٦٩/٥٦٠، الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر الماضي، وكما هو مبين في رسالتكم، سيدي الرئيس، المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي أن يستفيد عملنا في الأشهر المقبلة من التقدم الهام الذي أحرز خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية، لا سيما في إطار الوثيقة التي أعدها السفير كورتيناي راتراي. وأخيرا، لدينا الآن نص على الطاولة، وقد حان الوقت لننتقل إلى عملية مفاوضات حقيقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير راتراي على إدارته الجريئة والتزامه القوي بالقيام بعملية شفافة وشاملة.

وإذ بلغ عمر الأمم المتحدة ٧٠ عاما، فقد أبدت المنظمة قدرة على الرقي إلى مستوى التحديات في مختلف المجالات. وقد نجحت منظومة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة في اعتماد خطة طموحة وتطلعية لديها إمكانية كبيرة للتأثير طيلة الأعوام والعقود المقبلة. إنها طبيعة خطة عام ٢٠٣٠، التي تمثل إنجازا استثنائيا يجسد رؤية مشتركة للتعاون الدولي بشأن التداخل بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفيما يتعلق بمحور حقوق الإنسان، فقد تم توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بإنشاء عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي تسمح باستعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء وتقييمها. وتمثل التقارير الثلاثة التي ينظر فيها حاليا أعضاء الأمم المتحدة – التي أعدها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر A/70/95)، وفريق الخبراء الاستشاريين المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968)، ومُعدُو الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – أساسا متينا لتعزيز مناقشاتنا المتعلقة باستعراض السياسات والممارسات التي تتبعها المنظمة بشأن السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من هذه المناقشات الهامة، فإننا لن نتمكن من معالجة الفجوة المتنامية في مصداقية المنظمة بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن إذا لم نوائم هيكل مجلس الأمن الذي عفا عليه الزمن وديناميات مع الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين.

وهناك توافق ناشئ في الآراء حول أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تحديث آلياتها للإدارة وإنشاء التزام متجدد بالبحث عن حلول من خلال زيادة فعالية جهود التعاون في مجال تعزيز السلام والأمن. وفي الوقت الذي نواجه فيه أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، ومع عدد الضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم الآخذ في الزيادة، لا يسعنا السماح بتقليص سلطة مجلس الأمن مما يؤدي إلى النيل من مصداقية الأمم المتحدة برمتها.

وإذا كان هدفنا هو التوصل إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية، فإن إدامة الوضع الجغرافي السياسي الراهن بقصر توسيع العضوية على فئة العضوية غير الدائمة ليس خيارا وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن السبيل الوحيد لكفالة إضفاء المزيد من الكفاءة والديمقراطية على مجلس الأمن هو توسيع العضوية لتشمل أعضاء دائمين جدد. ولنتذكر أن هناك مناطق بكاملها من العالم تغيب عن فئة العضوية الدائمة، وأفريقيا مثال على ذلك، فضلا عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد احتفلنا يوم السبت الماضي بمرور ٧٠ عاما على بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة. وعند التوقيع على الميثاق في عام ١٩٤٥، كانت المنظمة تتألف من ٥١ من الدول الأعضاء وكان مجلس الأمن يتألف من ١١ من الدول الأعضاء – خمس دول دائمة وست غير دائمة. وبحلول أوائل الستينات من القرن الماضي، تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة إلى حوالي ١١٥ عضوا، لذا كان من المتصور توسيع عضوية المجلس وتم ذلك، الأمر الذي أدى إلى إدراج أربعة مقاعد غير دائمة إضافية.

وتتألف الأمم المتحدة اليوم من ١٩٣ دولة عضوا، في حين لا يزال مجلس الأمن يعمل في إطار نفس الشكل مع عدم

التغيير قط في فئة العضوية الدائمة. ويعني ذلك أن المجلس لا يزال يجسد البيئة الدبلوماسية لمنتصف القرن العشرين حتى ونحن ندخل النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وإذا أردنا أن ننشيء اتفاقا دوليا متجددا يتعامل مع السلام والأمن من خلال القانون الدولي وتعددية الأطراف، فلا يمكننا التخلي عن مسؤوليتنا في معالجة هذا الأمر. والبدائل مثيرة بشكل يجعل التفكير فيها صعبا.

تولى الرئاسة السيد كاردي (إيطاليا)، نائب الرئيس

ولا يوجد أي مبرر بعد الآن للتهرب من هذا التحدي، لا سيما بوجود مهام جسيمة أخرى أمام المجتمع الدولي يتم تناولها على أساس تعددية الأطراف. وكما ذكرت، فقد كانت هذه هي الحالة فيما يخص خطة عام ٢٠٣٠، ولكنني على ثقة من أنها ستكون أيضا الحالة في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. إنها حقا برامج معقدة، ومهمتنا بسيطة نسبيا.

ويمكن للرئيسة والسفيرة لوكاس أن تساعد الدول الأعضاء على تحقيق ذلك خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

السيد دياث دي لا غواردیا بوينو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للرئيس على الاهتمام الذي يبديه بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونهنئ بحرارة السفيرة سيلفي لوكاس على تعيينها في منصبها الهام. ويمكنها أن تعول على دعم بلدي الكامل. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفها، السفير راتراي، على جهوده خلال فترة ولايته.

نحن نؤيد تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

بعد العمل لمدة طويلة في عملية إصلاح مجلس الأمن، تعلم وفدي أن قوتنا تأتي من وحدتنا، حيث لا تؤدي النهج والإجراءات الانقسامية إلا إلى التأخيرات والمزيد من التعقيدات. تتشاطر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الهدف المتمثل في مجلس أمن أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة وفعالية وديمقراطية. وإذا أردنا تحقيق ذلك الهدف، علينا عندئذ أن نكون على استعداد للنظر في أفكار جديدة وبناء الجسور بين مختلف المجموعات والمواقف. وأتوجه إلى السفيرة لوكاس لأقول إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب منا عملية شفافة تماما وشاملة استنادا إلى مشاورات واسعة النطاق وتكفل التبادل المستمر للمعلومات، دون عجلة غير مبررة أو مواعيد نهائية مصطنعة. ولدينا كل الثقة في خبرتها وقدرتها على إنجاز هذه المهمة بنجاح.

ونتوق لرؤية نسخة حديثة لمجلس الأمن تكون أكثر تمثيلا وتأثيرا، حيث نرى تجسيدا للتغيرات التي جرت في السنوات الأخيرة والقدرة على تكييف نفسه مع التغييرات في المستقبل. ونريد بصفة خاصة أن نرى مجلسا يمكن فيه للدول الصغيرة والبلدان الأفريقية أيضا إسماع أصواتها. وتعتقد إسبانيا أن زيادة وجودها من شأنه أن يساعد على جعل المجلس أكثر تمثيلا. لكننا بحاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. ونعتقد أيضا أن علينا زيادة احتمالات أن تصبح كل الدول الأعضاء أعضاء في المجلس بصفة دورية. وأفضل سبيل لتحقيق ذلك الهدف هو زيادة عدد المقاعد التي تشغل عن طريق الانتخاب، وهي خطوة من شأنها أيضا أن تجعل مجلس الأمن هيئة أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

يعلم جميع الأعضاء أن بلدي يعارض إنشاء مقاعد دائمة جديدة، لأننا نعتقد أن ذلك لن يجعله أكثر تمثيلا أو فعالية. بل على العكس، سننشئ بذلك مجلسا حصريا وليس أكثر شمولا وسنتخلى بذلك عن الحاجة إلى جعله أكثر ديمقراطية وأكثر مصداقية.

نحن بحاجة إلى مجلس مسؤول وفعال. هاتان خاصيتان متلازمتان. وتؤيد إسبانيا فكرة السماح للدول الأعضاء التي تريد تقديم إسهام مفيد في أعمال المجلس بالعمل فيه لفترات أطول وأكثر تواترا. وتؤمن إسبانيا بمجلس أمن على أساس الجدارة لا الامتيازات.

ويوافق وفدي على اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بإنشاء مقاعد لفترات عضوية أطول، وإمكانية إعادة الانتخاب فور انتهاء الولاية. تلك الصيغة من شأنها أن تمكن الدول الراغبة، والتي في وضع يمكنها من القيام بذلك، من المساهمة بقدر أكبر في أعمال المجلس.

في الختام، أؤكد من جديد استعداد إسبانيا للعمل جنبا إلى جنب مع مجموعات الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل مثالي يستند إلى توافق الآراء وفي الوقت المناسب.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به السفير هارالد براون ممثل ألمانيا بالنيابة عن مجموعة الأربع.

أود أن أبدأ بتوجيه الانتباه إلى المقرر ٥٦٠/٦٩، الذي اعتمدته الدول الأعضاء الشهر الماضي بتوافق الآراء. لم يكن هذا مجرد مقرر تقني معتاد آخر. كان مقررا للإقرار رسميا بالنص ومرفقه اللذين عممهما رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا، في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام، بوصفهما الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية. إن النص منتج الجميع، تحت الرئاسة المقتدرة للسفير كورتيناي راتراي. أود أن أشكره على قيادته القوية وتفانيه وعمله الجاد.

وأشير إلى أن الدول الأعضاء أحيطت علما في آذار/مارس بشأن سبل المضي قدما حيال النص. وجرى إيضاح أنه من المرحب به قيام كل دولة عضو بإثراء الوثيقة الإطارية بالمقترحات والمواقف. وجرى التفضل بقبول الإضافات للوثيقة الإطارية حتى بعد الموعد النهائي. وأجريت مشاورات مكثفة مع كل دولة عضو قدمت مقترحات إلى الوثيقة الإطارية قبل تعميم النص. وبعبارة أخرى، كان قطار الإصلاح ينتظرنا دائما. واستطاع كل من رغب في الصعود على متنه أن يفعل ذلك حينما أراد. لدينا الآن أكثر من ١٢٠ راكبا. يعامل كل راكب على قدم المساواة ويشغل مقعده. لا تزال هناك مقاعد شاغرة لمن لم يصعد بعد على متن القطار. لا أرى أي أسلوب لمفاوضات حكومية دولية قائمة على أساس العضوية على نحو أفضل من هذا. ولذلك فإن اليابان تهنئ وترحب ترحيبا حارا بسعادة السيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، القائدة الجديدة لهذا القطار البديع.

وعلى الرغم من أن النص قد لا يكون مقتضبا وعمليا كما دعا وفدي في البداية، إلا أنني أقبله لأنه منتج الجميع. وأعتقد أن هذا هو سبب اعتماد الدول الأعضاء بتوافق الآراء للمقرر ٥٦٠/٦٩ لترحيل النص إلى هذه الدورة للجمعية العامة باعتباره الأساس للمفاوضات المستندة إلى نص. تؤيد اليابان الرئيس الجديد في دفع العملية قدما صوب البدء فعلا في المفاوضات المستندة إلى نص. وأثق بأن كثيرين من الدول الأعضاء الأخرى سينضمون إلى ذلك المسعى.

يشكل النص نقطة انطلاق هامة للمفاوضات المستندة إلى نص غير أنه ليس سوى منطلق. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء متفقون على أننا بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن من أجل تعزيز فعاليته وأننا بحاجة إلى توسيع نطاق عضويته لتعكس واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. الشيء الوحيد الذي لا يمكننا أن نتفق عليه في هذه المرحلة هو تشكيل المجلس بعد إصلاحه والتعامل مع حق النقض – مسألتان. يتطلب الإصلاح مفاوضات. وتتطلب المفاوضات نصا. وأعتقد أن بإمكان الدول الأعضاء التفاوض من أجل سد تلك الثغرات الكبيرة الوحيدة المتبقية استنادا إلى النص.

لقد تغيير الواقع الجغرافي السياسي على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية. هناك عدد أكبر من الدول الأعضاء في عالم اليوم لديه كل من القدرة والاستعداد لتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن قمنا بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وحده، فإن ذلك لن يحقق التوازن المناسب الذي يعكس الواقع الجغرافي السياسي في المجلس. ومن المؤكد أن توسيع العضوية الدائمة من شأنه تعزيز مهمة مجلس الأمن، وهذا يتماشى مع روح المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

إنني أفهم أن بعض الدول الأعضاء يرى أنه ينبغي لنا أن نعزز بقدر كبير تمثيل البلدان النامية، لكنني أؤيد فحسب توسيع العضوية غير الدائمة أو إنشاء فئة عضوية جديدة. وأود أن ألتمس آراء تلك الدول الأعضاء. ما هو ردها على تطلعات أصدقائنا الأفارقة، دون انضمامهم كأعضاء دائمين، بالنظر إلى ما يسميه أصدقاؤنا الأفريقيون ”الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا“؟ وهل تعتقد أن حجتها يمكن أن تلبي التطلعات المشروعة التي أعرب عنها أصدقاؤنا الأفارقة؟

ونحن بحاجة إلى معالجة أكثر المسائل إثارة للجدل – حق النقض. المبادرات المطروحة ولا سيما من جانب فرنسا وفريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن تقييد استخدامه في حالات الفظائع الجماعية تلقى دعما متزايدا. وتؤيد اليابان هاتين المبادرتين.

من المهم الاستفادة من الزخم الذي ولده الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة. وقد اتفق قادة مجموعة البلدان الأربعة، الذين تجمعوا هنا في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتعهدوا بالتواصل مع الدول الأعضاء لإجراء إصلاح مبكر وحقيقي لمجلس الأمن. إن المجموعة مصممة على مضاعفة جهودها، من أجل ضمان التوصل إلى نتائج ملموسة خلال دورة الجمعية العامة هذه.

وينتظر بلدي الكثير من قيادة الرئيس فيما يخص هذا البند الهام، وسندعمه، ونحن نحرز تقدما خلال هذا العام الحاسم للغاية الذي نحتفل فيه بالذكرى السبعين للأمم المتحدة.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادةعدد أعضائه. ونحن نحتفل بالذكرى السبعين للأمم المتحدة، تظل هذه المسألة بالغة الأهمية. ونرحب بالمقرر الذي أعادت الجمعية العامة التأكيد فيه، على دورها الأساسي فيما يخص هذه المسألة، وقررت مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها السبعين.

وظهر منذ البداية مدى تعقيد عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ونشكر السفير كورتيناي راتراي، الرئيس المنتهية ولايته للمفاوضات الحكومية الدولية، على تفانيه وجهوده الدؤوبة للدفع بالعملية إلى الأمام.

إن سويسرا ترحب بتعيين سفيرة لكسمبرغ سيلفي لوكاس كميسرة جديدة ورئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية. إننا نهنئها على تعيينها، ونحن واثقون من أنها سوف تتابع العمل البناء الذي بدأه سلفها. ونشجع السفيرة لوكاس على البناء على الزخم الحالي، ونتمنى لها النجاح الكامل في التحدي الذي ينتظرها.

أخيرا، أود أن أؤكد للرئيس أن سويسرا بوصفها دولة عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ستبذل كل ما في وسعها لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): عارضت أستراليا قبل سبعين عاما، خلال مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد في عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٤٦ باعتبارها إحدى أوائل الدول المنتخبة لعضوية مجلس الأمن، بقوة حق النقض. وقمنا

بذلك لأننا رأينا أنه يعيق فعالية المجلس وشرعيته. واليوم تؤكد نفس هذه الأسباب، دعمنا لإصلاح مجلس الأمن، وهو إصلاح من شأنه ضمان قدرة المجلس على الاستجابة لحقائق العصر الحديث، والاضطلاع بمسؤولياته، المسندة إليه بموجب الميثاق، بشفافية ومصداقية وفعالية.

تتطلب فعالية المجلس وشرعيته ببساطة: أولا، توسيع عضويته لتعكس الحقائق الجيوسياسية اليوم؛ ثانيا، الحد من استخدام حق النقض. وثالثا، زيادة شفافية عمل المجلس.

إن أستراليا تؤيد بقوة مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن في حال ارتكاب فظائع جماعية، والإعلان السياسي الفرنسي/المكسيكي التكميلي بشأن الحد من استخدام حق النقض. ويؤكد دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القوي والساحق تقريبا، لتلك المقترحات، مدى أهمية هذا الإصلاح لحسن سير العمل في الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن الدوليين. ويقع عبء الاستجابة الآن على عاتق مجلس الأمن. ونحث أيضا جميع أعضاء المجلس على مواصلة جعل مجلس الأمن أكثر وشفافية وشمولية وزيادة إمكانية الوصول إليه. ويمكن إدماج الانفتاح والشفافية بل ويجب إدماجهما في العمل اليومي للمجلس.

إن توسيع عضوية المجلس أمر ضروري لاستمرار شرعية المجلس وأهميته. ولايزال عمل المجلس بعيدا عن تطور الجغرافيا السياسية في العالم. ولهذه الأسباب، تؤيد أستراليا توسيع كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك لتحقيق توازن جغرافي أكثر إنصافا.

إن المجلس يستفيد من العضوية المنتخبة المتنوعة والمتغيرة. وسيكون من الأهمية الحاسمة ضمان ألا تمنع أي تغييرات في العضوية أو في مدد عضوية المجلس مجموعة متنوعة من البلدان من السعي للانتخاب والقيام بدور الأعضاء المنتخبين.

لقد أحرزنا معا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقدما كبيرا في المفاوضات الحكومية الدولية، خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ونثني بحرارة على السفير راتراي على قيادته عملية شفافة وشاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج ساهمت خلالها أكثر من ١٢٠ دولة عضو في وضع نصها الإطاري. لقد شكل ذلك إنجازا هاما.

وبعد مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، فإن الوقت قد حان الآن للانتقال إلى مفاوضات تستند إلى نص بشأن إصلاح مجلس، على أساس المقرر ٥٦٠/٦٩ والنص الإطاري. ولدينا مسؤولية لا لبس فيها لإعادة تشكيل وتكييف مجلس الأمن لكي يتمكن من التصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة على مدى السنوات ٧٠ القادمة. ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بتعيين السفيرة لوكاس، لقيادة عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ونتعهد بتعاون أستراليا الكامل لتحقيق نتيجة جيدة في ظل قيادتها.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أبدأ بالترحيب بالمقرر ٥٦٠/٦٩، الذي اعتمد في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تحت رئاسة السيد سام كوتيسا، لمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو هدف يتشاطره أكثر من ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء. إننا نعترف ونشيد بالقيادة والعمل المتميز الذي قام به السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، ليصل بنا إلى مرحلة اليوم، حيث لدينا نص يمكننا التفاوض بشأنه. إن الشفافية والتفاني والانضباط التي قاد من خلالها السفير راتراي المناقشات ينبغي محاكاتها في أي عملية للأمم المتحدة.

إننا نشعر بالتفاؤل حيال الالتزام الذي جرى التعهد به، وأعرب عنه الرئيس ليكيتوفت في الدورة السبعين للجمعية العامة، وكذلك قراره بأن تقود المفاوضات في المستقبل الممثلة الدائمة للكسمبرغ، السفيرة سيلفي لوكاس، وهي ممثلة بلد

صغير آخر ملتزم بعملية الإصلاح، وأعطى أمثلة جيدة على ضمان سيادة المساواة والعدالة والأخلاق في مختلف العمليات التنظيمية والمتعلقة بصنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بحقيقة ترؤس امرأة للعمل المعني بإصلاح مجلس الأمن وتحقيق هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجلبها أيضا خبرتها الواسعة وحساسيتها ومعرفتها لهذا المنصب.

لقد أنشئ مجلس الأمن في مرحلة كارثية من تاريخ البشرية، من مخلفات ومعاناة حرب عالمية. ومع ذلك، لم نشهد في عالمنا المتغير على مدى أكثر من ٧٠ عاما إلا تعديلا جوهريا واحدا. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد نجح في منع صراع عالمي آخر، إلا أننا نشهد اليوم اندلاعا لأزمات إنسانية تتجاوز أيضا الحدود، وتمثل تحديات هائلة للسلام والأمن في العالم. إن مأساتي الإرهاب واللاجئين، حالتان تؤثرانعلى إناس كثيرين. أولئك النساء والرجال والأطفال الذين لا نريد أن يتخلفوا عن الكرب في خطة التنمية المستدامة. . وبالتالي، يجب أن نتابع إصلاح الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي تصدر قرارات ملزمة وواجبة التنفيذ بشكل صارم.

إنَّ إصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة الأخرى هما مكوِّن أساسي إذا أردنا تنشيط الأمم المتحدة بصفتها هيئة، وجعْلها ملائمة للمقصد المتمثِّل في تنفيذ الخطة النبيلة التي اشتركنا فيها مؤخراً (القرار ١/٧٠). وهذه المسألة أساسية لصون السلم والأمن الدوليين، وهي مرتبطة جذرياً بالتنمية المستدامة أيضاً. وكما قال البابا فرانسيس، في عالَم من الطموح والإيثار الجماعي، لم يسبق أبدا أن كانت مناشدة الضمير الأخلاقي للبشرية أكثر ضرورة مما هي الآن. إننا بحاجة إلى تحوُّل نموذجي يشدد على القيم الأخلاقية ويضمن أننا نتَّخذ القرارات المناسبة والمنصفة.

ولا بُدَّ من تنشيط مجلس الأمن، ليس لجعْله أكثر تمثيلاً فحسب، بل أكثر فعالية، وشفافية، وانفتاحاً وقابلية للمساءلة أمام المجتمع الدولي أيضاً. وإطلاق مِدونة السلوك مؤخراً لتقييد استخدام حقِّ النقض في مجلس الأمن، خطوة أولية نحو ذلك الإصلاح الذي طال انتظاره، وبدء التخلُّص من الفروق البائدة بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

فلْنُقرِّر أن نتوِّج هذه السنة السبعين للأمم المتحدة بقرار متعلق بإصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لنا ألاَّ نبقى رهينة المناقشة التي بدأناها قبل أكثر من ٢٠ عاماً، على صعيد الحاجة الماسَّة إلى إصلاحه. إننا منظمة تضاعفت من حيث العضوية أربع مرات على مدى السنوات الـ ٧٠- وهو دليل على أنَّ العالم قد تطوَّر وسيواصل القيام بذلك. وهذا الواقع، الذي يجسِّد مرحلة تاريخية جديدة في حياة الأمم المتحدة، يجب أن ينعكس أيضاً في التكييف الداخلي لأجهزتها بحيث تستجيب هيكليتها وأساليب أدائها وديناميتها للدول الأعضاء الـ ١٩٣، التي ينبغي أن تتخلى عن أيِّ حقوق أو امتيازات منحت لها في ظروف أخرى.

إنَّ بنما ستواصل المشاركة بنشاط في العملية الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن، انإخلاصا لدعوتنا للحلول التوفيقية ومحاولة التقريب بين المواقف المستقطَبة. وإننا مقتنعون بأنَّ العناصر التي توحدنا تتجاوز بكثير اختلافاتنا. هذا هو التزامنا بِـ ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، التي نتولَّى المسؤولية عنها.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقْد هذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة، وعلى التزامه بإصلاح مجلس الأمن. وأودّ أن أؤكد له دعم بولندا في مساعيه إلى ذلك الهدف.

إننا نرحب أيضاً بالممثلة الدائمة للكسمبرغ، السفيرة سيلفي لوكاس، ونهنِّئها على تعيينها رئيسة جديدة للمفاوضات الحكومية الدولية. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير

كورتيناي راتراي، ممثِّل جامايكا، على تفانيه وقيادته وعمله المتميِّز، أثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية.

وإذ تبلغ الأمم المتحدة ٧٠ عاماً، فإنَّ إحدى أمنياتنا هي أن يكون لديها مجلس أمن أكثر تمثيلاً وفعالية وشفافية ومسؤولية. ونودّ أن نرى هذا الجهاز متكيِّفاً لوقائع عالَم اليوم وممتثلاً امتثالاً كاملاً لمسؤولياته كما هي متوخَّاة في ميثاق الأمم المتحدة.

إنَّ بولندا الآن تتطلع إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات الحكومية الدولية، كما اتفقنا عليها نحن، الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر الماضي. ووفد بلدي مقتنع بأننا سنستطيع التقدم خطوة هامة أخرى نحو إصلاح المجلس، بالاستفادة من العمل المُنجَز أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة. وللوصول إلى توافق الآراء الذي تشتد الحاجة إليه، يتعين علينا مواصلة حوار مفتوح يتيح المجال أمام الجميع للإعراب عن أفكارهم وحججهم.

إنَّ الأمم المتحدة مكوَّنة من مجموعات إقليمية مختلفة الأحجام. وجميعها تطالب بتمثيلها العادل في مجلس الأمن بعد إصلاحه. وإننا نعتقد اعتقاداً ثابتاً أنَّ طموحات المجموعة الأفريقية، فضلاً عن البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، مبرَّرة بالتساوي.

ولكوننا عضواً في مجموعة أوروبا الشرقية، والأصغر بين المجموعات الإقليمية، لكننا في الوقت نفسه مجموعة شهدت أيضاً زيادة ملحوظة على مدى العقود الماضية، فإننا نودُّ أن نكرر مطالبتنا بمقعد غير دائم إضافي لمجموعة أوروبا الشرقية.

وإننا ندعم أيضاً الجهود لجعْل إجراءات المجلس أكثر شفافية وفعالية. وقد ساهمت بولندا بسرور في المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن (انظر S/PV.7539)، بشأن أساليب عمله، التي عُقِدت في الأسبوع الماضي في ظل الرئاسة الإسبانية المقتدرة جداً.

أخيراً، وفي ما يتعلق بمسألة قوة حق النقض، نودُّ أن نرحب بالعدد المتزايد من الداعمين للاقتراح الفرنسي/المكسيكي بشأن الاعتدال في استخدامه. وقد صادقت بولندا أيضاً على مِدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الهادفة إلى إجراءٍ حسَن التوقيت وحاسمٍ من قِبَل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ وفد بلدي يعلِّق أهمية كبرى على الموضوع المعروض علينا. وأود أن أبدأ بالإشادة بالسفير كورتيناي راتراي، ممثل جامايكا، الرئيس المنتهية ولايته للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. فتفانيه والتزامه بالمضيِّ قدُماً بالمفاوضات في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة يستحقان ثناءنا.

وإنني أهنِّئ أيضاً سعادة السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على تعيينها لترؤُّس المفاوضات الحكومية الدولية. إنها مَهمَّة شاقة. ولا أحسدها عليها. لكنني على ثقة بأنها ستستطيع الاستفادة من عمل سلفها، بصفته أساس جهودنا للنهوض بإصلاح مجلس الأمن. وإنني أؤكد لها دعم وفد بلدي وتعاونه.

إنَّ وفد بلدي يؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل سيراليون ومنسِّق المجموعة الأفريقية. وكينيا تؤكد مجدداً دعمها والتزامها الكاملَين بالموقف الأفريقي المشترك ومطلب أفريقيا المشروع الوارد في توافق آراء إيزولويني.

ووفد بلدي سعيدٌ بأنَّ بيان الرئيسة مجموعة الأفريقية قد تناول بشمولية المسائل الموضوعية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، والتي تشكل أكبر مصدر قلق لأفريقيا وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ولدواعي الإيجاز وتجنُّب التكرار، يودّ وفد بلدي اغتنام هذه الفرصة لتسليط الضوء على النقاط التالية.

أعتقد أنني أتكلم باسم الكثيرين هنا حين أقول إنَّ بلداننا تخضع أحياناً لضغط بلا داعٍ في مسألتَي الشفافية والمساءلة على المستوى الوطني. ومن المؤسف أنَّ الحال ليست كذلك في سياق إدارة المؤسسات الدولية.

ومجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، يشكِّل هيكلية لا تتلاءم مع الوقائع الراهنة للعالم. إنه لا يجسِّد تقاسم النفوذ والحالة الجغرافية السياسية في العالم الحالي. فالحجم الصغير للمجلس وخصائصه الحصرية، وعلاقاته بالجمعية العامة وأساليب عمله وطابعه غير الديمقراطي، هي خارج سياق متطلبات الحاضر.

وقد أصبح عتيقا وغير مُجهز للاضطلاع بمهامه. وثمة مناطق في العالم ليس لها تمثيل في المجلس. بل أن قسما كبيرا من التكوين العالمي للأمم المتحدة غير ممثل وصوته غير مسموع في إدارة شؤون العالم. وليس لتلك المناطق رأي في السياسات التي تمسها بشكل مباشر. وأفريقيا، التي تستأثر بنصيب كبير جدا من بنود جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والتي تركز عليها المنظمة أيضا في الكثير من عملها، لا صوت لها في المجلس. وهذا أمر لا ينطوي على تمييز فحسب، ولكنه أيضا جائر ومجحف.

ووفد بلدي مقتنع بأنه من المحتم أن يكون المجلس قادرا على الوفاء بالمعايير العصرية ومتطلبات القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يلبي توقعات الشرعية القائمة على المساءلة والديمقراطية في ما يتبعه من إجراءات لصنع القرارات وفي تمثيله. ولذلك، يتعين علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نضمن بشكل جماعي مضي عملية إصلاح مجلس الأمن قدما، وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢.

وأخيرا، يتطلع وفد بلدي إلى الدخول في مفاوضات مفتوحة وشفافة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. ونعتقد أن الأعمال التي تم الاضطلاع بها حتى الآن توفر أساسا قيما لجهودنا الجماعية في عملنا الرامي إلى إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نبني على هذا الأساس في إطار جهودنا الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أداة أكثر كفاءة وفعالية في خدمة جميع شعوب العالم.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس والأمانة العامة على إتاحة الفرصة لنا للتكلم في هذا الوقت في نهاية الجلسة الصباحية.

أولا، تود نيجيريا أن تشيد بالرئيس على ما أظهره من تصميم من أجل الدفع قدما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة. ونشيد به على وجه الخصوص على عقد هذه الجلسة الهامة التي تمثل وفاء بوعده الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر والتي عُممت على جميع البعثات.

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق سعادة السفير فاندي ميناه، الممثل الدائم لسيراليون، الذي تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن الموقف الأفريقي الموحد، وكذلك السفير مينيسا رامبالي، الممثل الدائم لسانت لوسيا، والذي تكلم بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

نتابع باهتمام شديد آراء الرئيس بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن منذ انتخابه رئيسا للدورة السبعين في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونشير إلى أنه قال بشكل مناسب، في خطاب القبول الذي أدلى به عقب انتخابه،

”ويبدو أن جل الاهتمام ينصب على إصلاح مجلس الأمن وتهيئة المزيد من الشفافية والانفتاح عند اختيار الأمين العام القادم“. (A/69/PV.94، صفحة ٤)

وبعد ذلك، أكد للجمعية أنه سيواصل هذا العمل عندما تبدأ الدورة السبعون، وأنه يعتزم

”ممارسة الرئاسة على نحو يتسم بالشفافية والشمولية والانفتاح قدر الإمكان“ (المرجع نفسه)

ومن الجدير بالذكر أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ما زالت تحظى بالاهتمام على أعلى المستويات. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه خلال مؤتمر القمة الهندية الأفريقية التي اختتمت أعمالها للتو في نيودلهي، أكد الزعماء المشاركون ضرورة إصلاح المجلس في وقت مبكر لكي يتكيف مع الحقائق المتغيرة في العالم.

وتشيد نيجيريا بالدول الأعضاء لاتخاذ المقرر ٥٦٠/٦٩، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي أكدت الجمعية العامة فيه من جديد دورها المركزي بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بعمله. وبموجب ذلك المقرر، قررت الدول الأعضاء أيضا مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة خلال الدورة السبعين.

وتماشيا مع هذا المقرر، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس طمأن الدول الأعضاء، في خطابه في مستهل الدورة السبعين في ١٥ أيلول/سبتمبر، بقوله إنه استجابة

”للاهتمام المتواصل بين العديد من الدول الأعضاء بكل من إصلاح مجلس الأمن وإيجاد المزيد من الشفافية والانفتاح عند اختيار الأمين العام المقبل، سأواصل العمل الذي أقرته الدول الأعضاء بشأن كلتا هاتين المسألتين“ (A/70/PV.1، صفحة ٣).

وبالمثل، أكد الرئيس، في خطابه الافتتاحي للمناقشة العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، تصميمه على دعم

”الأفكار الجديدة بشأن كيفية تعزيز السلم والأمن العالميين، بدءاً من دور المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية؛ مروراً بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الهيكل الشامل لبناء السلام وإصلاح مجلس الأمن“. (A/70/PV.13، صفحة ٧)

وهذه التزامات هامة جدا تعهد بها الرئيس للدول الأعضاء. وتردد صدى التزامه بهذه العملية في محتوى رسالته المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والتي أبلغ فيها الدول الأعضاء بتعيينه لسعادة السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، في منصب رئيس المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السبعين. وفي الرسالة، قال عن حق إن المناقشة بشأن هذا الموضوع اكتسبت مزيدا من الزخم خلال الدورة التاسعة والستين بقيادة صاحب المقام سام كوتيسا، الذي نود أن نثني على التزامه الثابت بإصلاح مجلس الأمن.

وفي ضوء ذلك، يجب أن نسعى جاهدين إلى الاستفادة من الإنجاز الجدير بالثناء الذي تحقق خلال الدورة السابقة، عندما صار لدينا للمرة الأولى نص، ستستند إليه المفاوضات الآن. وبالتالي، فإننا نأمل بشدة أن تستفيد جلسة اليوم والخطوات اللاحقة استفادة قوية من هذا الزخم. ويجب ألا تتراجع الوتيرة. وينبغي الحفاظ على الزخم.

ونشيد بالقيادة النموذجية للسفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، الذي ترأس العملية في جولتها الحادية عشرة خلال الدورة التاسعة والستين. وفي نفس السياق، نرحب بتعيين السفيرة لوكاس ونهنئها على ذلك. ونحن ممتنون لها على قبول هذه المسؤولية الجسيمة ونؤكد لها تعاوننا. ونشجعها على بث طاقة جديدة في العملية والمضي بها قدما بعزم وبشكل كبير خلال الدورة السبعين.

وما فتئت نيجيريا تعرب عن دعمها للنهوض بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وبينما نعد لبدء الجولة التالية من المفاوضات خلال هذه الدورة، نشكر جميع الوفود التي واصلت الإعراب عن

تأييدها للموقف الأفريقي الموحد. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على هذا الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن برمته، وهو الموقف الذي نتمسك به بقوة. وهذا أمر هام من أجل تصحيح الظلم التاريخي الواقع على القارة والتهميش المستمر لها طوال كل هذه السنوات.

ولهذا السبب، نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان استمرار تقديم مصالح أفريقيا وحمايتها. وقد قدمت الدول الأفريقية مخططا متماسكا وعمليا ومقنعا لإصلاح المجلس. وتوصلنا إلى موقف موحد، يؤكد حق قارتنا التي طال تهميشها فيما نعترف بالتطلعات المشروعة للمناطق الأخرى إلى أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في المجلس.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن مستوحاة من مبادئ الميثاق نفسه. ويستند الهدف الواضح من هذه العملية إلى المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وضرورة الالتزام بمبادئ الديمقراطية والشمولية في الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه، أنها عملية جديرة بالاهتمام. لذلك، يجب علينا تعبئة الإرادة السياسية المطلوبة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن عاجلا وليس آجلا.

أخيرا، المطلوب منا في هذه المرحلة هو الانتقال إلى مرحلة المفاوضات الفعلية بمساعدة نص، وهو متاح لنا الآن. وينبغي إحراز تقدم ملحوظ في المفاوضات المقبلة يتجاوز ما أحرزناه خلال الدورة التاسعة والستين. إننا نتطلع بتفاؤل كبير إلى مجموعة الأعمال المقبلة خلال الدورة السبعين. وفي هذا الصدد، نؤكد للرئيس تعاوننا الكامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.